الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مرجع:...../ ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية

دراسة حالة الجزائر الفترة 2000-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المـاستر في العلـوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
- عبــة أمــال

إشراف الدكتور:
- دردوري لحسن

السنة الجامعية: 2016 -2017

الإهـــداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء، إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين

أمي العزيزة.

إلى من علمني الكفاح والصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي

وتعليمي، إلى ذلك الرجل العظيم

أبي العزيز.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها وإلى إخوتي حفظهم الله لي

إلى من جمعني بهم منبر العلم، والى كل الأصدقاء والأحباء.

إلى كل أهلي وأقاربي

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي قلمي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

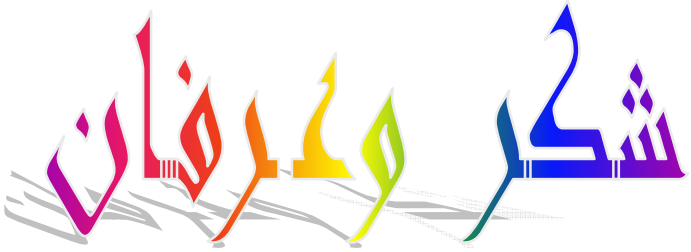

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده مُحَمد صلى الله عليه وسلم

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف

"دردوري لحسن"

على كل ما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد، كما أشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل.

فجزاه الله عني كل خير

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، دون أن أنسى في ذلك كل أساتذتي وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير في إنجاز هذه المذكرة.

الملخص باللغة العربية:

تعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تصدر الفائض من سلعها وخدماتها، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية والجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعمليتي الاستيراد والتصدير.

حيث تعتبر التجارة الخارجية عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة، وباعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على % 97 من إجمالي صادراتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع صادراتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات.

Résumé en Longue Française :

Le commerce est un facteur d'évolution et d'équilibre des états pour la sécurisation de leurs besoins par l'importation et en même temps elle exporte ses divers biens et services grâce à l'exportation, qui introduit et souligne l'importance que la balance commerciale, qui est l'indice qui mesure la différence globale entre la valeur des exportations et des importations de biens et services à l'étranger, L'Algérie est considérée parmi les pays qui sont les processus d'importation et d'exportation.

Où Le commerce extérieur est un élément essentiel de soutien de la croissance économique en raison de ses effets positifs sur la balance commerciale, comme composant principal du résultat de l'exportation de l'État de devises fortes, En considérants l'Algérie comme un pays en développement aussi, ce dernier soufre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques, Alors rapidement en Algérie pour prendre une série de mesures et d'incitations financières et fiscales, les douanes, le commerce, en plus de la création d'un cadre institutionnel pour accompagner et stimuler les institutions nationales à l'exportation et de pénétrer les marchés internationaux dirigés par derrière cette mise à niveau et de diversifier leurs exportations et d'atteindre des taux de croissance élevés.

Mots clés*:* le commerce extérieur , la croissance économique, Exportations, Importations.

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل	9
02	نفقة إنتاج الخمور والمنسوجات في البرتغال وانجلترا	10
03	مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات	15
04	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	35
05	تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)	63
06	تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2008-2014)	65
07	تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2000-2008)	68
08	تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2009-2014)	69
09	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2015	72
10	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2004)	74
11	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)	75
12	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)	77
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	78
14	انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	80
15	انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)	82

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	18
02	تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)	64
03	تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2008-2014)	66
04	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)	70
05	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2014)	71
06	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2014-2015)	73
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	79
08	انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	81
09	انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)	82

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
شكر وعرفان	**II**
الملخص باللغة العربية	**III**
الملخص باللغة الفرنسية	**IV**
فهرس المحتويات	**V VII VII**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
المقدمة العامة	**أ – و**
إشكالية البحث	**ب**
فرضيات البحث	**ب**
أهداف البحث	**ب**
أسباب اختيار الموضوع	**ج**
أهمية البحث	**ج**
المنهج المعتمد في البحث	**ج**
الدراسات السابقة	**د – هـ**
خطة وهيكل البحث	**و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية	**1 - 30**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**3**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية	**3**
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	**5**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	**6**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية	**8**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	**8**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	**12**

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	16
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	20
المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية	20
المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	25
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	60-31
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	33
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: معدلات قياس النمو الاقتصادي	38
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	41
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	41
المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	45
المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي	50
المبحث الثالث: دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي	53
المطلب الأول: دور الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	54
المطلب الثاني: علاقة تنمية الصادرات بالنمو الاقتصادي	56
المطلب الثالث: دور الواردات في زيادة النمو الاقتصادي	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	84-61
تمهيد	62
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	63
المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)	63

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)	67
المطلب الثالث: حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة 2015	71
المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	73
المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)	73
المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)	78
المبحث الثالث: انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	80
المطلب الأول: انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	80
المطلب الثاني: انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)	81
خلاصة الفصل	84
الخاتمة العامة	85- 88
الخلاصة العامة	86
نتائج البحث	86
نتائج اختبار الفرضيات	87
التوصيات	88
آفاق البحث	88
قائمة المراجع والمصادر	89-97

تمهيــد:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة و متلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية التي تعتبر قطاع بالغ الأهمية للاقتصاد في أي دولة، حيث بدأت في القدم على أساس نشاط تبادل تجاري بين البشر ولما له أهمية من أجل الحياة الإنسانية ثم تعدى هذا النشاط مستوى الأفراد حيث أصبح يتم على مستوى الدول فنشأ ما يسمى قطاع التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، ولقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، انطلاقا من المقايضة مرورا بالاقتصاد الموجه وصولا إلى اقتصاد السوق ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تتشكل من التدفقات المالية الخدمات والمعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

وتسعى الدول النامية جاهدة إلى تبني تجارة خارجية من خلال إجراءات إصلاحات اقتصادية شاملة للنهوض بقطاعات التجارية، وتحسين مستوى أداء منتجاتها إلى الدرجة التي تنافس بها المنتجات الأجنبية في السوق الدولية. ومن جانب آخر نجد ظاهرة التجارة الدولية و التي تعتبر الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية موحدة هدفها معالجة المشاكل الاقتصادية على المستوى الدولي من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمالة وانسياب عوامل الإنتاج بين الدول و بالتالي بلوغ النمو الاقتصادي.

والجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة إلى مواكبة التطورات العالمية ورفع معدل النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من حالة الركود، وذلك من خلال القيام بجملة من الإصلاحات حيث اعتمدت على إستراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما ،سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات والتي تتمثل نسبة كبيرة منها في المحروقات، حيث تتميز الصادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنما التنوع في الطلب على السلع المستوردة حيث أن التركيز على تصدير المنتجات الأولية يعني بشكل واضح تقلب الإيرادات من الصادرات والناتج عن تقلب أسعار هذه المنتجات وبالتالي عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي

الأمر الذي حتّم على الجزائر إتباع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية و تطوير تشكيلة صادراتها الأمر الذي يسرع عملية التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وتطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة و بذلك فان التجارة الخارجية تعتبر كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

I- إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في توضيح وضعية التجارة الخارجية في الجزائر ودور هذه الأخيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي، وعليه وعلى ضوء ما سبق نطرح إشكالية البحث التالي:

ما هي انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ما المقصود بالتجارة الخارجية ؟ وما هي أهميتها ؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟ وما هي العوامل المؤثرة عليه ؟
- كيف تنعكس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

II- فرضيات البحث:

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات لهذه الدراسة نبحث في تأكيدها أو العكس وهي كالآتي:

- التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، تهتم بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي.
- يعرف بأنه التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وتؤثر فيه عدة عوامل من أهمها عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات.
- تنعكس التجارة الخارجية بصفة ايجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين الصادرات أو الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى زيادة النمو الاقتصادي .

III- أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- بلورة المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- إبراز مدى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لأي دولة في العالم.

- الإحاطة بالإطار النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- محاولة تحليل انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية بما في ذلك الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2015).
- المساهمة في البحوث والدراسات المهتمة بقضايا التجارة الخارجية وكيفية انعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- محاولة نمذجة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

IV- أسباب اختيار الموضوع:

- اعتماد الجزائر على التجارة الخارجية باعتبارها مصدرا هاما لتطوير القطاع الاقتصادي وتسريع وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي .
- يدخل البحث ضمن التخصص في الماستر وهو مالية واقتصاد دولي، ومحاولة تقديم بعض المعلومات للطلبة عن مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على النمو الاقتصادي.

V- أهمية البحث:

ترجع أهمية بحثنا إلى النقاط التالية :

- تزايد أهمية ودور التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي بشكل عام وذلك على المستوى المحلي والمستوى الخارجي.
- تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الخارجية والمكانة التي تحتلها السياسة التجارية في اقتصاديات الدول التي تحقق معدلات نمو إيجابية.
- المكانة الهامة التي أصبحت عليها التجارة الخارجية الآن، حيث أصبحت من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم بشكل أساسي فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيًا.

VI- صعوبات البحث:

- ضيق الوقت حيث نواجه صعوبة في تسيره بأفضل شكل.

VII- منهج المعتمد في البحث:

من اجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف ظاهرتي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والتعبير عنهما كيفيا ونوعا، حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة ، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقميا لكل ظاهرة موضحا مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها بالبعض ثم بعد ذلك نقوم بعرض المعطيات وتحليلها لنصل إلى جملة من الاستنتاجات عن كيفية انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

VIII- تحديد إطار البحث:

في هذا الإطار يتضمن:

- الإطار المكاني للبحث: دولة الجزائر كدراسة حالة وباعتبارها من الدول النامية.
- الإطار الزمني للبحث: الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

IX- الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث **صواليلي صدر الدين** والتي كانت بعنوان **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** وهي أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر للسنة الدراسية 2006/2005، حيث تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معرفة مستقبل الدول النامية التي اتبعت سياسة الانفتاح وكيفية التأقلم مع هذا الانفتاح ودرجة تأثيره على هذه الدول، والطرق التي يجب إتباعها إن كان هذا الانفتاح حتمية لا يمكن الهروب منها، ومن بين النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة هي: ازدياد دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الصادرات أو الواردات رغم سيطرة الدول المتطورة على الاقتصاد العالمي، ووجود تباين ما بين الدول النامية سواء من حيث النمو الاقتصادي أو التنمية البشرية، إضافة إلى وجود علاقة مباشرة ما بين الدخل الفردي والانفتاح في كل الدول النامية ووجود علاقة عكسية بين الانفتاح والنمو.
- دراسة الباحث **زقرير عادل** والتي جاءت بعنوان **اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**، وهي أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر للسنة الجامعية 2015/2014، فيسعى الباحث من خلالها إلى محاولة فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014) والذي يستند إلى وصف وتحليل السلاسل الزمنية الداخلة في النمذجة القياسية، ناهيك عن التطرق إلى أبرز متطلبات تحديث الجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، ومن بين النتائج

الأساسية التي توصلت إليها الدراسة: يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري.

- دراسة الباحث **بلقلة براهيم** والتي كانت بعنوان "**آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مذكرة ماجستير بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، للسنة الجامعية 2009/2008، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وقد أصبح تطوير قطاع الصادرات خيارا استراتجيا للتنمية في العديد من دول العالم.
- دراسة الباحثة **مسغوني منى** بعنوان "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**"، مذكرة ماجستير بجامعة ورقلة، 06 جويلية 2005، للسنة الجامعية 2005/2004 حيث تعرضت لإستراتيجية إحلال الواردات كنظرية تعتمد على السياسة الاستيرادية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة حيث اعتمدت التجربة الجزائرية كنموذج في تحديد موقع إستراتيجية إحلال الواردات في نماذج النمو وذلك بتقدير وتقييم مدى العلاقة بين سياسة الواردات والنمو الاقتصادي، ومن بين النتائج التي قد توصلت إليها الدراسة هي: التجارة الخارجية لها اثر كبير على التنمية، نظرا لدورها من حيث كونها وسيلة مهمة لتمويل التنمية والتحفيز ولهذا لابد من اعتماد سياسة تجارية، تتناسب وخدمة أهداف التنمية، وتوفير البيئة المساعدة للانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة قد يكون اكتسب فيها قوة ذاتية.
- أما بحثنا فهو يدرس انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية وقد تناولنا الجزائر كدولة نامية خلال الفترة من 2000 إلى 2015، هذه الدراسة تبين لنا الأهمية والدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومدى مساهمة هذه الأخيرة في تحسين الصادرات حيث تعتبر الصادرات كمصدر لزيادة النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها: أن للتجارة الخارجية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تعتبر التجارة الخارجية أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية، هذا وترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.

X- خطة وهيكل البحث:

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وثلاث فصول، حيث الفصل الأول والثاني نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي :

- **الفصل الأول:** والذي سيكون عنوانه "**الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية**"، حيث اهتم المبحث الأول بدراسة ماهية التجارة الخارجية ، بينما تناول المبحث الثاني النظريات المفسرة لقيام التجارة ، أما في المبحث الثالث فقد تم تخصيصه حول سياسات التجارة الخارجية.
- **الفصل الثاني:** والذي عنون بـ" الإطار "**النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**" حيث تناول المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي، بينما اهتم المبحث الثاني بنظريات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثالث فقد تم تخصيصه حول دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** وسيكون عنوانه " **انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 إلى غاية 2015، حيث اهتم المبحث الأول بـ تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)، بينما تناول المبحث الثاني تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تناولنا فيه انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

تمهيد:

تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي لكثير من الدول المشتركة في التجارة، واحتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

لقد اهتم عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين الدول وأصبح الاقتصاد الدولي فرعا مهما من النظرية الاقتصادية، ولم يخل مذهب أو مدرسة اقتصادية من تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية، فظهرت النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول ورأى عدد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو، فتركز اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وأن وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فان مصدر الربح في نظرهم هو التجارة الخارجية.

وتعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فانه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث ثالث: سياسات التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وأهميتها ونظرياتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة ومن الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن أن تعيش بمعزل عن غيرها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

التعريف الأول: تعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وبعضها، أي انه يختص بدراسة العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة سواء ما يتعلق منها بالجانب الحقيقي في صورة تدفقات للسلع والخدمات أو عوامل الإنتاج أو ما يرتبط بهذه التدفقات الحقيقية من تدفقات نقدية".[1]

التعريف الثاني: "التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي".[2]

التعريف الثالث: يقصد بالتجارة الدولية "عملية مبادلة السلع والخدمات التي تتم مابين دولة وأخرى، أو تلك المبادلات التي تتم ما بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أو دول أخرى". [3]

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها "مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين الدول المختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسين هما الصادرات والواردات".

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية للسلع والخدمات وما يرتبط بها من تدفقات نقدية، واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول وبعضها، إذ انه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة زمنية

---

[1] محمود يونس وآخرون، "**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**" ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 9.

[2] كاظم عبادي الجاسم،" **جغرافية التجارة الدولية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص31.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، "**التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية، النظريات والسياسات**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 21.

طويلة، وبالتالي يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة في أنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها في إنتاجها وتبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبيا مقارنة بالدول الأخرى.[1] وعليه يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي:

تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال بـ: [2]

- تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتعريف الإنتاج ومن ثم الاستفادة في تعزيز وضع الميزانية بالنقد الأجنبي.
- نتيجة لمبدأ التخصيص الدولي يتم الحصول على المزيد من السلع و الخدمات بأقل التكاليف.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على رأسمال أجنبي وبالتالي زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البناه التحتية للدول النامية.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية من أجل بناء اقتصاديات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تعتبر مؤشرا على مدى قدرة الدولة في الإنتاج والتنافس في السوق الداخلية.

ثانيا: المجال الاجتماعي:

تحقق التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي ما يلي:[3]

- زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة الاختبارات فيما يخص الاستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية نتيجة التغير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل تقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة.
- التأثير المستمر للتجارة الخارجية على نمط الحياة اليومية.

ثالثا: المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي: [4]

- إقامة العلاقات الودية مع الدول المتعامل معها.

---

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص18.

[2] عبد الحميد عبد المطلب "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص373.

[3] راشد العصار وآخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة، عمان، 2000، ص13.

[4] رعد حسن الصرن "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، ، دار الرضا للنشر والتوزيع، 2000، ص58.

- العولمة السياسية تساهم في إزالة الحدود وتقصير المسافات، ومنه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.
- تعزيز البناه الدفاعية للدول وذلك باستيراد أحسن ما توصلت إليه التكنولوجيا.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك العديد من الأسباب والدوافع الداعية لقيام التجارة الخارجية إضافة إلى إحتلالها مكانة بارزة في الساحة الإقتصادية الدولية ويرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:

الفرع الأول: صعوبة تحقيق الإكتفاء الذاتي

من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو عدم استطاعت الدول تحقيق الإكتفاء الذاتي من جميع المنتجات، وذلك بسبب اختالف الميزات الطبيعية والمناخية وكذلك الظروف الإنتاجية التي تميز بلد على آخر وكذلك تنوع حاجات ورغبات الشعوب أدى إلى عجز بعض الدول عن توفير منتجات تتماشى مع هذه الأذواق المتباينة. [1]

إذ أنه ليس بإستطاعت أي دولة الإعتماد الكلي على نفسها في إشباع حاجات أفرادها وذلك نظرا لعدم التكافئ في توزيع عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها، ولإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.[2]

الفرع الثاني:إختلاف تكاليف الإنتاج:

تبحث كل دولة على الانخفاض في تكاليف الإنتاج للسلعة في داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفرات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى، ولو أنه تماثلت التكاليف النسبية لإنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين لما قامت التجارة الدولية، وهو ما يعد دافعا للتجارة بين الدول وبشكل خاص تلك الدول التي تمتلك ما يسمى بإقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي

[1] نداء محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص10.

[2] شريف علي الصوص، "**التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص19.

إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات أقل وفرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.[1]

الفرع الثالث: إختلاف ظروف الإنتاج:

فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.[2]

كما يوجد أيضا أسباب أخرى نذكر منها:

أولا: اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى

يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.[3]

ثانيا: اختلاف الميول والأذواق

إن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة والعالية الجودة، ويبحثون عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة.[4]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة وإتجاه التجارة الخارجية نذكر منها:[5]

الفرع الأول: مستوى التنمية الإقتصادية

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجهود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ماهو الحال في إقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونه في سياسة التجارة الخارجية.

---

[1] موسى مطر وآخرون "**التجارة الخارجية**" ، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص17.

[2] حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص16.

[3] نفس المرجع السابق، ص16.

[4] سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، دار النهضة اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1993، ص54.

[5] عبد الباسط عبد الوفا، "**التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص14.

الفرع الثاني: أوضاع الإقتصاد المحلي و العالمي

هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لإستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الإستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ذات إستهلاك واسع.

أما عن الإقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على إستهلاكها من جهة أخرى وهناك عوامل أخرى هي، إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف، عوامل مرتبطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

أولا: سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: وتركز المصادر في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحتوي المواد الأولوية كالنفط والفحم والحديد، تزداد أهميتها بإعتبارها منتجة لهاته المواد أو إمتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[1]

ثانيا: الندرة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في معرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .[2]

بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

ثالثا: التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الإتجاه العام للتجارة حيث أن إنخفاض نفقاته تؤثر في إنخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية وعموما يغري قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[3]

---

[1] محمد دياب، "**التجارة الدولية في عصر العولمة**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص14.

[2] زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**"، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص63.

[3] مجدي محمود شهاب "**الاقتصاد الدولي**" الدار الجامعية، بيروت، 1996، ص 82.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

لقد تعددت الأراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول العالم وذلك تبعا للعصر الذي ينتهي إليه كل مفكر أو المدرسة التي تؤمن بأفكارها وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

يطلق اصطلاح "النظرية الكلاسيكية" في مجال التجارة الخارجية إلى مجموعة الأراء والأفكار التي سادت خلال الفترة منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى ومنتصف القرن العشرين تقريبا بشان كيفية قيام التبادل الدولي وتفسيره، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة-(الميزة المطلقة) (آدم سميث 1723-1780):

أولا: عرض النظرية

في نهاية القرن الثامن عشر وفي كتابه ثروة الأمم قدم "آدم سميث" نظريته في التجارة الخارجية والتي عرفت بنظرية "النفقات المطلقة" أو "المزايا المطلقة".[1]

ومن خلال هذه النظرية يفسر "آدم سميث" قيام التجارة الخارجية إلى اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج السلع في الدول المختلفة، حيث يتم تخصص كل دولة من هذه الدول بإنتاج السلعة أو السلع التي تكون نفقة إنتاجها فيها أقل من نفقة إنتاجها في الدول الأخرى، في حين تستورد الدولة المعنية السلع التي تكون السلع التي ترتفع لديها نفقات إنتاجها من الدول التي تكون نفقات إنتاج هذه السلع فيها أقل،[2] وقد اعتبر "آدم سميث" أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستتبادل وفقا لنسبة العمل المستخدمة في إنتاجها.

ثانيا: أفكار آدم سميث عن مزايا التخصص و تقسيم العمل:

لقد طبق سميث أفكاره عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم، فقد استنتج سميث أن الدول مثل الأفراد، وبالتالي فيجب على الدول أن تتخصص في تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، واستيراد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة في إنتاجها.[3]

---

[1] إيمان عطية ناصف وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص24.

[2] فليح حسن خلف، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص57.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، "**التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص،38، 39.

ولتوضيح فكرة الميزة المطلقة نأخذ المثال التالي للتوضيح:

1. نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر.
2. أن هناك سلعتين قد يتم إنتاجهما هما: القماش، والقمح.
3. إن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين كالتالي:[1]

جدول رقم (01): نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل

الوحدة:ساعات عمل

البلد/ السلعة	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	160	50
مصر	140	60

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2005، ص93.

يتبين من خلال الجدول أن الولايات المتحدة من الأفضل أن تتخصص في إنتاج القمح، لأن نفقات إنتاجها فيها أقل من نفقات إنتاجه في مصر، وبالمقابل من الأفضل لمصر أن تتخصص في إنتاج القماش لأن نفقات إنتاجه لديها أقل من نفقات إنتاجه في الولايات المتحدة، وتقوم كل دولة منها بتصدير فائض إنتاجه للأخرى.

إن نظرية "آدم سميث" في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة، فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية آدم سميث هي التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج الزائد عن حاجة الاستهلاك المحلي.

ومن هنا فإن نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة بين البلدين هو وجود ميزة مطلقة للسلعة المعنية بالتبادل، إلا أنه لم يجيب خلال نظريته في حالة غياب الميزة المطلقة لبلد ما لمنتجاته بالنسبة لمنافسيها وهذه حالة بلدان الدول النامية التي لا تتوفر لديها الميزة المطلقة لمنتجاتها وذلك بسبب استخدام طرق إنتاج قديمة غير كفوءه ولضعف كفاية رؤوس أموالها وصناعتها بالنسبة للبلدان المصنعة

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص92.

وهل في هذه الحالة سنخرج من الحياة الاقتصادية الدولية؟[1] وهذا ما يجيب عنه ديفيد ريكاردو في نظريته "التكاليف النسبية".

الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكاردو 1772-1823):

أولا: عرض النظرية

بين "آدم سميث" أنه ستكون للتجارة الخارجية ما بين دولتين فائدة لكلا الدولتين إذا كان لكل منها ميزة مطلقة على الدولة الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين، ولكن ليست كل الدول يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج.

بين ريكاردو في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" الذي صدر عام 1817، أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو "بالميزة النسبية" في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، وعليه فإن الدولة يمكن أن تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين.[2]

ثانيا: شرح النظرية

ولشرح نظرية النفقات النسبية نورد المثال التالي[3]: افترض ريكاردو وجود دولتين هما: انجلترا والبرتغال تنتجان سلعتين هما :المنسوجات والخمور، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل هي:

جدول رقم (02): نفقة إنتاج الخمور والمنسوجات في البرتغال وانجلترا

الوحدة:ساعات عمل

الدولة	الخمور	المنسوجات	النفقة النسبية2
البرتغال	80	90	1.125 =80/90
انجلترا	120	100	0.83 =120/100
النفقة النسبية1	0.66 =80/120	0.9=90/100	

المصدر: محمود يونس، "**اقتصاديات دولية**"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص27.

يتضح من الجدول ما يلي:

[1] السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ،2009، ص30.

[2] طالب عوض، "**التجارة الدولية**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص18.

[3] محمود يونس، "**اقتصاديات دولية**"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص ص، 26، 27.

أولا: من حيث الميزة المطلقة: نجد أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السعلتين حيث يمكنها إنتاج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل نظرا لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل في البرتغال أقل وإنجلترا أسوأ مطلقا في إنتاج السلعتين، لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين مقدرة بساعات العمل فيها أكبر وذلك فمن مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج وتصدير السلعتين وان إنجلترا لا تنتج شيئا وذلك وفقا لنظرية المزايا المطلقة، ومن ثم لا تقوم بينهما تجارة دولية، وهذا يوضح لنا أن نظرية المزايا المطلقة لا تصلح لتفسير قيام التجارة الدولية.

ثانيا: من حيث الميزة النسبية: تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما إذا استطاعت إنتاجها بتكلفة أقل نسبيا من غيرها من الدول الأخرى، وتتمثل التكلفة النسبية في تكلفة كل سلعة منسوبة إلى السلع الأخرى في الدولتين، ورغم تمتع البرتغال بكفاءة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أنها أكثر كفاءة في إنتاج الخمور، وكذلك رغم انخفاض كفاءة انجلترا في إنتاج السلعتين إلا أن وضعها النسبي أفضل في مجال إنتاج المنسوجات.

نلاحظ من خلال الجدول أنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور، وأن تعتمد على انجلترا في تزويدها بالمنسوجات، كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات وتعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمور.[1]

ويتضح مما سبق أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذا تقوم بينهما التجارة الدولية حيث تتخصص إنجلترا في إنتاج وحدتين منسوجات وتتخصص البرتغال في إنتاج وحدتين خمور، ويتم لتبادل الدولي بينهما على أساس وحدة بوحدة، ومن ثم يتحقق مكسب من قيام التجارة الدولية لكل من الدولتين.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل: 1806-1873)

أولا: عرض النظرية

تنسب هذه النظرية إلى "جون ستيوارت ميل" وتتمثل الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية في أن نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين.[2]

فنظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو للنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص، 35-38.

[2] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص75.

حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج، ولهذا فيقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية،[1] وبذلك فهو يرفض التفسير القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل هي نفسها في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دول لأخرى، وعليه فقد افترض وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وبذلك نجد أن جون ستيوارت ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي.

ثانيا: تقييم نظرية التبادل الدولي

ويضيف جون ستيوارت ميل أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين: الحد الأول: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والحد الثاني: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية، وبيّن أنه من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد، ولقد أوضح أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين بحيث أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.[2]

واستنادا إلى ذلك جاء "جون ستيوارت ميل" بنظرية القيم الدولية التي اعتمد فيها على اختلاف النسبية للعمل (أي الميزة النسبية) لتفسير التجارة الخارجية والتي أوضح فيها أن معدل التبادل الدولي الفعلي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين طرفي التبادل الدولي.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية (نظرية هكشر- أولين).

تعد نظرية هكشر-أولين امتداد لنظرية "النفقات النسبية" ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هكشر- أولين فإنها توضع تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة ومن هنا نقول أن نظرية هكشر-أولين تعتبر نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

[1] محمد سيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص144.

[2] نفس المرجع السابق، ص144.

الفرع الأول: نظرية وفرة عوامل الإنتاج هكشر–أولين:

ترجع هذه النظرية والتي جاء بها كل من "هكشر وأولين" سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت فيما بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، فبعض الدول تمتاز بوفرة عنصر العمل وبعضها غنية بعنصر الأرض، هذا التفاوت يؤدي إلى اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر.[1]

أولا: فروض نظرية هكشر وأولين:

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها:[2]

1– أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج: حيث أن السلع يتضمن إنتاجها نسبة اكبر من عنصر العمل مقارنة بالعناصر الأخرى، وثانية تتضمن نسبة أكبر من رأس المال، وثالثة تحتاج إلى عنصر الأرض بنسبة اكبر من العناصر الأخرى وهكذا.

2– تماثل أذواق المستهلكين في البلد الواحد وقد تكون كذلك في بقية دول العالم: أي تماثل دوال أذواق المستهلكين دوليا، بحيث أن التجارة الخارجية لا تؤدي إلى التغيير في هذه الأذواق وأن هذه الأذواق لا تختلف كثيرا من بلد لأخر.

3– سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع النهائية، وأسواق خدمات عناصر الإنتاج.

4– اعتبر عدم وجود نفقات النقل بين الدول المختلفة، أو أي عوائق أخرى سواء كانت طبيعية أو صناعية أمام التبادل الدولي، مما يفترض تطابق نسب أسعار السلع العالمية مع نسب أسعار السلع الوطنية.[3]

ثانيا: تأثير قيام التجارة الخارجية على أثمان عناصر الإنتاج:

يحتوي المنطق الافتراضي النظري الثاني لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج على أن الحركة غير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الإنتاج.

حيث تقوم هذه النظرية على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في استخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة والذي يكون ثمنه منخفضا، وتعتمد على العالم الخارجي بالنسبة للسلع التي تتميز بندرة في عنصر إنتاجها والذي ثمنه مرتفعا، وبقيام التجارة الخارجية فإن الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة يزيد، بينما

[1] زينب حسين عوض الله ، "**الاقتصاد الدولي**"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية الجديدة، ، 2004، ص18.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سابق، ص96.

[3] يوسف مسعداوي، "**دراسات في التجارة الخارجية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص47.

ينخفض الطلب على العنصر الأقل وفرة، ويترتب على ذلك اتجاه ثمن العنصر الوفير إلى الارتفاع واتجاه ثمن العنصر النادر إلى الانخفاض وبالتالي فهناك اتجاه نحو التعادل الجزئي على الأقل بين عناصر الإنتاج المتفاوتة.[1]

وكنتيجة لما توصلت إليه هذه النظرية فإن أولين يعتبر أن حرية تبادل السلع والخدمات تعد عاملا معوضا عن الفرض الكلاسيكي القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة، ويسجل أولين في هذا المقام رأيه في أن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة تعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج.[2]

في الواقع العملي نجد أن نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج لم تتحقق واقعيا ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن تحليل هكشر– أولين يقوم على مجموعة من الافتراضات خاصة حرية التجارة والمنافسة الكاملة وهده الافتراضات لا تتحقق في الواقع، ولذلك قد نقول أن التجارة الخارجية قد تقلل من الفروق في أسعار السلع، إلا أنها لا يمكن أن تؤدي في النهاية إلى التساوي المطلق.[3]

الفرع الثاني: لغز ليونيتيف

منذ صياغة نظرية هكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها و من بين أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به "فاسيلي ليونتييف" عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم حيث استخدم فيه أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جدول "**المدخلات و المخرجات**".[4]

حيث قام هذا الأخير باستخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي في عام 1947 وقد تضمنت هذه البيانات المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازمة ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية.

ونظرا لان أمريكا تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فانه وبحسب نظرية هيكشر– أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكونا من سلع كثيفة رأس المال وهيكل وارداتها يتكون من سلع كثيفة العمل.

ونظرا لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونيتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم إنتاجها محليا كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص155.

[2] نفس المرجع السابق، ص162.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص103.

[4] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص162.

والجدول التالي يظهر مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات.[1]

جدول رقم (03): مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات

	الصادرات	الواردات
رأس المال	2550000 دولار	3091000 دولار
عنصر العمل	182 عامل	170 عامل
رأس المال/ العمل في السنة	14 دولار	18 دولار

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، "**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص101.

وكما يتضح من الجدول فإن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، ومعنى ذلك أن أمريكا تستورد سلعا كثيفة رأس المال وتصدر سلعا كثيفة العمل، وبالطبع فإن هذه النتيجة تتعارض مع نظرية هكشر – أولين ولذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف.[2]

وبهذا يكون ليونتيف أثار شكوك حول مدى صحة نظرة هكشر وأولين إلا أن تحليله لم يلقي القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هكشر واولين، وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية، كما وجهت اعتقادات ليونتيف من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير مع نفس المعدل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال/ العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

لاشك أن نظرية هكشر وأولين قد سارت بالأدب الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية خطوة أبعد من النظرية التقليدية من خلال مجهوداتها المتمثلة في البحث عن أساب اختلاف النفقات النسبية إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات تتمثل أهمها فيما يلي:[3]

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص101.

[2] نفس المرجع السابق، ص102.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1989، ص294.

أولا: تعتمد النظرية على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج أي على درجة الوفرة أو الندرة لهذه العناصر مغلفة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج.

ثانيا: اشتركت نظرية هكشر وأولين مع نظرية ريكاردو في إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا فمن غير الممكن تجاهل أثر حركتي عنصر العمل ورأسمال دوليا على النشاط الاقتصادي عامة والتبادل التجاري خاصة.

ثالثا: تتميز نظرية هكشر وأولين بالطابع السكوني غير أن الأصل في الواقع هو التطور الذي يمر بشكل حديث، فقد نصف في مرحلة معينة وضع بأنه يحقق ميزة نسبية لكن استمرار هذا الوضع أمر غير متصور واقعيا فتغير الميزة النسبية أمر لم تستطع نظرية نسب عناصر الإنتاج إيجاد إجابة له.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

بعد الانتقادات التي وجهت إلى النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، خاصة عدم قابليتها للتطبيق على ارض الواقع، ظهرت هذه النظريات محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

الفرع الأول: نظرية ستيفن ليندر(نظرية تشابه الأذواق):

في تفسيره لقيام التجارة الدولية يفسر ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية

أولا: المنتجات الأولية

بالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر–أولين؛ حيث إنه وحسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها وبالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، وفي حالة العكس أي عندما تندر عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ وبالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، وحسب ليندر في حالة انخفاض تكلفة المنتجات الأولية نظرا للأسباب السابقة فإنه سيتم تصديرها وفي حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[1]

ثانيا: المنتجات الصناعية

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى ليندر أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه حجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليست نفقة إنتاجها

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص130.

ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.[1]

حيث أن إنتاج سلعة ما لأغراض تغطية السوق المحلية ينبغي أن يكون من الاتساع بحيث يمكن المنتجين من الوصول إلى اقتصاديات الحجم، وبالتالي تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية،[2] خاصة التي لم تتشابه معها في مستويات الدخل.

استخلص ليندر أن قيام التجارة الدولية في اقتصاد البلاد النامية يترتب عليه ارتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير وهذا يؤدي إلى تراكم في رأس المال وانخفاضه في قطاع منافسة للواردات الذي يؤدي إلى تقلص العمل ورأس المال وبالتالي انقراض هذا القطاع، ومن هنا فان التجارة الخارجية في البلاد النامية هي دعوة للكسب ويستنتج ليندر أن التجارة الخارجية تؤدي إلى توسيع الفجوة بين النوعين من البلدين.

الفرع الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية:

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية الذي وضعه "بوسنر" posner في سنة 1961 فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وقد لاحظ بوسنر أن هناك دول متشابهة وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهو ما يناقض نتائج نظرية "هكشر وأولين"، وقد فسر "بوسنر" ذلك لوجود عامل التطور التكنولوجي، حيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي، حيث انه يمكن لدولة ما أن تحوز على طرق فنية للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات أقل، وهو ما يؤهلها لاكتساب مزايا نسبية مقارنة بغيرها من الدول،[3] وبالتالي فالعنصر المحدد للتجارة الخارجية يكمن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين الدول.

والشكل الموالي يوضح نظرية الفجوة التكنولوجية:

شكل رقم (01): التجارة الخارجية وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

[1] زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سابق، ص34.

[2] هجير عدنان، زكي أمين، "**الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص128.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص61.

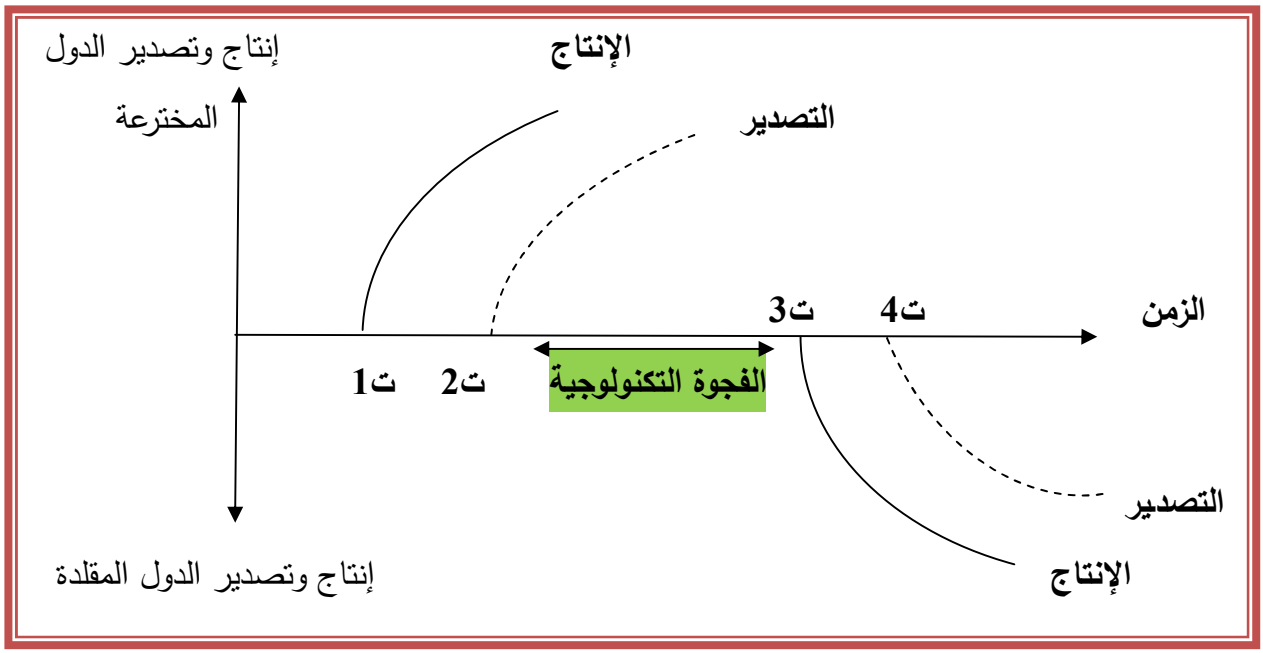

المصدر: عبد السلام مخلوفي، "**اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2006، ص115.

إن الرسم البياني رقم(01): يوضح كيفية الإنتاج والتصدير وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد "فجوة الطلب" من جهة و"فجوة التقليد" من جهة أخرى وذلك كما يلي: [1]

1- **فجوة الطلب:** وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتوج في الدولة صاحبة الاختراع عند (ت1)، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند (ت2).

2- **فجوة التقليد:** وهي تتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الاختراع عند (ت1)، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند (ت3).

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد يعرف "بوسنر" تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها دالة في الزمن محصورة بين فجوة الطلب (ت1- ت2) وفجوة التقليد (ت1- ت3)، وتعرف على أنها "تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتوج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة".

ولكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة

[1] عبد السلام مخلوفي، "**اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة،أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2006، ص115.

التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج لكلا الدولتين، باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية.[1]

ولكن بالرغم من الدور البارز لنظرية الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الدولية ولكنها لم تتكمن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة وبذلك ظهرت نظرية حاولت سد هذه الثغرة سميت بنظرية دورة حياة المنتج .

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج:

أولا: عرض النظرية

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل بوسنر بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

طورت نظرية دورة حياة المنتج من طرف عدة اقتصاديين ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى "**فرنون**" vernon في سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون ريباديا في تطور المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنتقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج.[2]

ثانيا: مراحل دورة حياة المنتج

ويطرح " فرنون" مراحل لتطور حياة المنتوج والمتمثلة في:

1- مرحلة المنتج الجديد

وفي هذه المرحلة تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة وتكون أسعار المنتج الجديد عالية ولهذا يكون الطلب عليها غير كبير خصوصا من قبل ذوي الدخل غير المرتفع، كما أن تصدير السلعة يكون محدودا، ويرى فرنون أن الولايات المتحدة مؤهلة قبل غيرها من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الجديدة باعتبارها دولة صناعية كبرى ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجيا عالية، ويقتصر الإنتاج في هذه المرحلة على السوق المحلي كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة.[3]

---

[1] عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص 116.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص41.

[3] عبد الرحمان روابح، "**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص123.

2- مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى

في هذه المرحلة يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها، وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار،ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواءًا بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية التكنولوجية وفي هذه المرحلة تتحسن نوعية المنتج ويكتسب مزيدا من التطور والتنويع ويزداد عدد السلع المنافسة وتظهر منافسة محلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.[1]

3- مرحلة النمطية الشديدة:

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون السلعة أصبحت قديمة، بسبب ظهور سلعة جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبي الحاجات نفسها، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول الذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج، فتصبح الدول المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة. [2]

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تجاراتها الخارجية مجموعة من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة التجارية، إضافة إلى أهدافها ومذاهبها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة التجارة الخارجية

تعمل السياسة التجارية ضمن نسق متكامل يظم باقي السياسات الاقتصادية منها والمالية، وتهدف في مجملها إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص124.

[2] صدر الدين صواليلي ، "**النمو والتجارة الدولية بين الدول النامية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، فرع اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص،55، 56.

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية".[1]

ويقصد بها أيضا في مجال العلاقات الدولية "هي مجموعة من الوسائل التي تلجا إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق الهدف الذي ترمي إليه وهو التوظيف والاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، لكن في الواقع السياسة التجارية ليست إلا وسيلة كباقي الوسائل الأخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة لتحقيق هذه الأهداف".[2]

ومنه يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي "تلك القوانين والإجراءات التي تسنها الدولة وتنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة".

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الدولة تحقيقها من سياساتها التجارية منها ما هو ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع إستراتيجي ومنها ما هو ذو طابع إجماعي، ونذكر منها:

أولا: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- تحقيق موارد للخزينة العامة:

إن الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام يمثل أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على الموارد من هذا الطريق أكثر عالية وقبولا في نظر الشعب، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، لأنها تحقق إيراد على حساب المنتجين الأجانب ليستخدم في تحقيق المصلحة العامة.[3]

2- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات

قد تلجأ الدولة إلى تحقيق تخفيض قيمة العملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لكن عادة ما تعترض هذه السياسة محاذير كثيرة خاصة الدول النامية والتي تتمثل في ضعف المرونة السعرية للصادرات والواردات، وقد يحدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة، لذا وجب على هذه الدول اتخاذ

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص70.

[2] مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 1998، ص 197.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد، "**الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص186.

الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة المعروض من الصرف الأجنبي، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات.[1]

3- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية

قد تستهدف السياسة الاقتصادية في ظل ظروف معينة حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ولذلك يعتبر هذا أيضا أحد أهداف السياسة التجارية، والمقصود هنا عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، و تثور ضرورة الحماية في هذا المجال متى كانت النفقة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، ومن أمثلة ذلك ما تطبقه دول غرب أوروبا من إجراءات لحماية الإنتاج الزراعي فيها من منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية ومن أمثلته أيضا ما تطبقه الدول المتقدمة لحماية إنتاجها الصناعي في بعض المجالات مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة عموما وكذلك ما تتبعه الدول النامية من إجراءات لحماية معظم فروع الإنتاج الصناعي فيها.[2]

4- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق

تتبع بعض الشركات الأجنبية المحتكرة في بيع منتجاتها سياسة الإغراق والذي يقصد به "بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية".[3]

وفي هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة، يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم.

5- حماية الصناعات الناشئة

المقصود بها تلك الصناعة حديثة العهد في الدولة والتي يتوقع لها أن ترتقي إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة، حيث لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية أن تنمو وتزدهر في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة للدول الكبرى، لذا فان تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب،"**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، مرجع سابق، ص229.

[2] نفس المرجع السابق، ص235.

[3] هويدي عبد الجليل، "**انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص13.

أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة.[1]

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: تتمثل في

1- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

2- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ثالثا: الأهداف الإستراتيجية: ويقصد بالأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد، نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها، كما قد تقتضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا، وهنا يكون على السياسة التجارية أن تتبع من الوسائل ما يكفل تحقيق هذا الهدف.[2]

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية:

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الخارجية

يقصد بسياسة الحماية التجارية: "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية".[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص176.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، مرجع سابق، ص239.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مرجع سابق، ص133.

وقد ظهرت هذه السياسة من أجل حماية اقتصاديات الدول النامية إزاء الاستغلال والسيطرة الرأسمالية من الدول الصناعية الكبرى.

وتوجد بعض الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية، حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:[1]

أولا: الحجج الاقتصادية:

الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعاتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، وبالتالي تسريح العمال.

فالحجج الاقتصادية تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني وزيادة الدخل القومي ومحاولة إصلاح العملية الإنتاجية بكل جوانبها لتتمكن من المنافسة الدولية.

ثانيا: الحجج غير الاقتصادية:

وهي المبررات التي تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية أو اجتماعية وتتمثل في ضرورة الاستقلالية وحماية القطاع الزراعي وحماية مستويات الأجور وفي ما يلي هذه الحجج:

1- **الاستقلالية:** تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني لأي دولة عن ارتباطه بالاقتصاد العالمي فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي، من حيث تمويله بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية أو السلع الاستهلاكية.

2- حماية أمن الدولة.

3- المحافظة على الطابع الوطني.

4- الحماية تجعل الدولة تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الخارجية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها "السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى". [2]

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سابق، ص202.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص64.

ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

ومن الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: [1]

أولا: تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها، فيما لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

ثانيا: تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.

ثالثا: تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

رابعا: تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

خامسا: تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تأثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية

سنقوم بتقسيم هذه الأدوات على أدوات سعرية و أدوات كمية وأدوات تجارية كما يلي:

أولا: الأدوات السعرية:

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وتنقسم إلى:

1- الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية الأداة الأكثر استعمالا في مجال السياسة التجارية بالإضافة الى الوسائل الأخرى منن أجل تنظيم وتقييد التجارة الخارجية.

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص64.

وتعرف على أنها "ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية سواء كانت صادرات أو واردات".[1] وتنقسم إلى:[2]

- ✓ **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم).
- ✓ **الرسوم القيمية:** و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

2- نظام الإعانات:

يعرف نظام الإعانات على أنه " كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل، سواء في السوق الداخلية أو الخارجية "، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية وذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح. [3]

3- نظام الإغراق:

يتمثل في " بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية".

ونميز له ثلاث أنواع هي: [4]

- ✓ **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- ✓ **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.
- ✓ **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

---

[1] كامل البكري، "**الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص87.

[2] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص64.

[3] نفس المرجع السابق، ص64.

[4] نفس المرجع السابق، ص65.

ثانيا: الأدوات الكمية :

يعد نظام الحصص، وتراخيص الاستيراد، من الأدوات الكمية:[1]

1- **نظام الحصص:** يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية)، و قيمي (مبالغ).

2- **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص وموافقة سابقة من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

ثالثا: الأدوات التجارية: تتمثل في:[2]

1- **الاتفاقات الدولية التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2- **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3- **اتفاقيات الدفع:** تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل ... الخ.

الفرع الثاني: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية

إن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع والخدمات، نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق و الحواجز التي من شانها أن

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص ص، 65، 66.

[2] نفس المرجع سابق، ص66.

تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في النقاط التالية:[1]

أولا: التكامل الاقتصادي: يساهم التكامل الاقتصادي على إلغاء كافة العقبات التي تعترض التجارة بين الأطراف المتعاقدة والداخلة في مشروع التكامل الاقتصادي ويأخذ عدة أشكال منها:

1-منطقة التجارة الحرة: وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول الأعضاء.

2-الاتحادات الجمركية: يقصد بالاتحاد الجمركي "معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد" حيث:

أ- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

ب- تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث المعاهدات والاتفاقات التجارية.

ت-يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد.

ث-يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث تُخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

ويعد الاتحاد الجمركي أحد صور التكامل الاقتصادي، ومن بين الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركي (السوق الأوروبية المشتركة).

3-الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تظم شتى الأقاليم ومن أمثلتها السوق العربية والسوق الأوروبية المشتركة.

ثانيا: نظام التخفيض للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص ص،67- 69.

الجمركية، أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

ثالثا: تحديد التعامل في الصرف الأجنبي(تفاعل العرض والطلب في الصرف الأجنبي): أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي. [1]

[1] كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص69.

خلاصة الفصل الأول

إن التجارة الخارجية هي نلك التجارة التي تمارس خارج الحدود الجغرافية وترتبط ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي فتقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج كما تقوم بسد عجز القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي، وأساس هذا التبادل هو اختلاف الأسعار النسبية والذي يعكس التغير في التكاليف، وهذا ما أوضحته نظريات التجارة الخارجية والتي دعت إلى حرية التجارة لتعظيم الفائدة من التبادل الدولي والقضاء على الاحتكارات وزيادة حجم الصادرات وما ينتج عنها من زيادة في الدخل القومي.

وتطورت النظريات في تفسير التجارة الخارجية حتى أن وصلت النظرية الحديثة إلى تبسيط عمليات التجارة الخارجية بين الدول أين تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية أي تفسير أنماط التجارة بين الدول الصناعية الحديثة والدول النامية، حيث يعطي تنبؤات منسجمة مع الواقع العالمي، فالتجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا كالدول الصناعية، تتركز في تجارة الأنواع المصنعة، في حين أن التجارة بين الدول المتخلفة ترتكز غالبا على تصدير المواد الخام.

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع وذلك بربط المجتمعات مع بعضها البعض ومنفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، أي قدرتها على التصدير وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري، وكيفية الحصول على سلع تكلفتها أقل من إنتاجها محليا والاعتماد على التخصص للرفع في الدخل القومي وإدخال التكنولوجيا لتطوير المنتجات والارتفاع في الأذواق وإشباع الحاجات.

وللحفاظ على قطاع التجارة وخاصة التجارة الخارجية تعمل بعض الدول على إدخال سياسات وذلك بإتباع قوانين وتشريعات لحمايتها والبعض تعمل على عدم التدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص وتراخيص الاستيراد والوسائل الأخرى.

تمهيد:

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فعالية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن أي دولة من الانتعاش.

حيث نقصد بالنمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد، وحين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا تلقائيا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين.

وارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديون يحاولون التعرف عل محددات النمو الاقتصادي، وذلك انطلاقا من عدة نظريات اقتصادية.

وفي هذا الصدد، سيتم عرض من خلال هذا الفصل مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبعدها سنقوم بذكر بعض النظريات الاقتصادية المفسرة لنماذج النمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي. فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟ وما هي محدداته؟

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي و بعض المصطلحات المشابهة له في المعنى كالتنمية الاقتصادية، و نظرا لهذا الالتباس نحاول في هذا المطلب توضيح هذه المفاهيم.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1]

كما يعرف على انه "الزيادة المستمرة و المنتظمة بشكل نسبي في الناتج القومي الإجمالي بحيث يفوق معدل النمو في هذا الناتج معدل نمو السكان".[2]

ويعرف أيضا " بأنه عبارة عن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ".[3]

ويمكن تعريفه أيضا "بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

أولا: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي: لا يعني هنا حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، و على ضوء ذلك يكون:[5]

معدل النمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71

[2] ياسر محمد جاد الله محمود ، **الملكية الفكرية و النمو الاقتصادي**، قسم الاقتصاد جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 129

[3] Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **« Macroéconomie »**, Pearson Eduction, paris, 2001, p77

[4] Jean Arrous, **« Les Théories de La croissance, La Pensée Economique Contemporaine 3 »**, Paris :édition du seuil, 1999, p9

[5] السيد محمد أحمد السريتي،علي عبد الوهاب، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر، ،2008، ص 339

ثانيا: أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية:

إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.أي لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية والناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي على أثر التضخم.

ثالثا: أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل:

يقصد به أن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي، أي أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، ففي حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصادي.

وعموما يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو "عبارة عن حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه".

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.[1]

وتعرف أيضا بأنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، وهذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[2]

وعلى العموم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

---

[1] عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، "**مفاهيم ونظم اقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص20.

ومما سبق يمكن تبيان أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

جدول رقم(04): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو: هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي. - يتم بدون أخذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي في المجتمع. - النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة. - النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية. - يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	- التنمية = النمو+ مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي. - عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. - التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم. - التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها. - في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص41.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص20.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص40.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع و أشمل من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل في ما يلي:

الفرع الأول: كمية و نوعية رأس المال البشري:

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي اكبر، وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي.[1]

إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري، كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

الفرع الثاني: كمية و نوعية الموارد الطبيعية:

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي كتوفير المياه للأراضي الصالحة للزراعة، مصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن هذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، وسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة، كالدول النفطية العربية مثلا هو سبب تدني الوضع الاقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول.[2]

الفرع الثالث: القطاع المالي

يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة. ويعني وجود نظام مالي متطور:[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 270.

[2] بدر شحدة سعيد حمدان، "**مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012/2011، ص14.

[3] عادل زقرير، "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص13.

أولا: تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.

ثانيا: يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.

ثالثا: يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخطط لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.

رابعا: يراقب الاستثمارات للتخفيف من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجح أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي. ولكن من الناحية النظرية، يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي، على سبيل المثال قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.

الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات و يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[1]

إن التقدم التكنولوجي والمعرفة والابتكارات الجديدة تعتبر مساهمة من المساهمات المستديمة لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تتضمن خلق أفكار جديدة تكون جزئيا غير متسمة بالتزاحم أو التنافس، كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل، ومن ثم إذا إحلال رأسمال قديم برأس مال جديد يتحسن بتحسن الشكل والنوعية، فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا، ولا تتحقق أية زيادة في الدخل الوطني، ومع ذلك نفرض الآن أن هناك نموا في المعرفة التقنية لا بسبب التراكم المزيد من رأس المال، لذا فإن لهذا النوع من الزيادة في الدخل الوطني يمكن أن يتأتى إما من خلال تقدم المعرفة التقنية داخل المجتمع، وإما من خلال استيراد هذه المعرفة من الخارج.[2]

الفرع الخامس: عوامل بيئية

يحتاج النمو الاقتصادي إلى توفر مناخ مشجع على ذلك من ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة وكذا نظام مصرفي يسهل عملية النمو، ونظام ضريبي يشجع الاستثمارات، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد

[1] بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص9.

[2] مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص81.

العمل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي ولعل هذا العامل هو الذي حقق لبعض الدول المتقدمة معدلات نمو مرتفعة بالرغم من عدم امتلاكها لموارد طبيعية.[1]

الفرع السادس: الانفتاح الاقتصادي

يمكن للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل الولوج إلى التكنولوجيات والمعارف الجديدة. ومن الواضح، أن إمكانات الإبداع، والتكنولوجيا، والمنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات البحث والتطوير هي أكثر توفرا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وتبعا لذلك ومن منطلق نقل التكنولوجيا يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية، مما يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج واكتساب الميزة النسبية، وقد ترتقي المنتجات إلى الأسواق العالمية، وبهذا يمكن معرفة أدائها الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بعنصر الانفتاح الاقتصادي، فإن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد، رأت أنه كلما زاد الانفتاح على التجارة، وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، كما يدعم الانفتاح على التجارة كفاءة تخصيص الموارد، ومنه على المدى القصير، تتم عملية تحفيز النمو، حيث يتم قياس الانفتاح التجاري من خلال مؤشر أعد باعتماد على شروط هي:

أولا: مستويات الرسوم، والحواجز غير الجمركية.

ثانيا: معدل الصرف في السوق الموازي.

ثالثا: وجود الاحتكار العمومي من عدمه للسلع الموجهة للتصدير.

وفي هذا السياق، تقوم الصادرات باعتبارها أحد مركبات الطلب الكلي ولها أثر المضاعف على الإنتاج الوطني بتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن نموها يخفض من قيود الصرف، ويدعم الخزينة العامة مما يمكنها من تمويل الاستثمارات وتوسيع الإنتاج، واستغلال اقتصاديات الحجم وزيادة العائد، وهذا يحسن عبر عدة قنوات التقدم التكنولوجي المرتبط فعليا بالنمو الاقتصادي من منطلق هذه الحجة النظرية عمدت عدة دول إلى صناعة مستقبلها من الثروة البترولية والفرص المتاحة من ذلك.[2]

المطلب الثالث: معدلات قياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي والذي يكون من خلال دراسته مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:

---

[1] طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014/2013، ص81.

[2] عادل زقرير، مرجع سابق، ص ص، 15،16.

الفرع الأول: المعدلات النقدية للنمو:

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية،[1] ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:[2]

أولا: معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، وتنشر البيانات الخاصة به سنويا والتي تمكن من قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة. وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة زمنية قصيرة. ومن أهم معدلات النمو المستخدمة نجد معدل نمو الناتج الوطني (القومي) الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

ثانيا: معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم مما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ثالثا: معدلات النمو بالأسعار الدولية:

عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لا يتم استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما يكون بالدولار الأمريكي، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في مجال التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني، وكان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 118.

[2] رنان مختار، " **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص ص، 51، 52.

زيادة السكان في الدول النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد ثم استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد الأساتذة بقطاع التعليم لكل ألف متمدرس... الخ.[1]

الفرع الثالث: مقارنة القوة الشرائية:

هو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنضمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي الى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها،[2] بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الاخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الاسعار وذلك من أجل اظهار نسبة النمو بالحجم.

فالنمو الاقتصادي اذن يقاس بفضل الناتج المحلي الاجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجه لدى العائلات وكذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث وغيرها، بالاضافة الى مشكلة الاقتصاد الموازي حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات اذ يصل فيها الى 20% من الناتج المحلي الخام، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الافراد في البلد وليس مقياسا مطلقا.[3]

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص119.

[2] نفس المرجع السابق، ص120.

[3] ناصر الدين قريبي، "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013، ص28.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

شغل موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا ضمن أفكار وكتابات المنظرين الاقتصاديين الأوائل على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم الفكرية، كما حاول كل واحد من هؤلاء تحليل وتفسير ظاهرة النمو حسب معطيات المرحلة التي عايشها وتأثيراتها على منهجه الفكري. وفي هذا السياق، يتم التطرق إلى رؤى وأفكار رواد الفكر الاقتصادي حول النمو، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، و يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وفي مايلي نحاول تتبع فكر كل من Adam Smith, Ricardo, Malthus.

الفرع الأول: نظرية Adam Smith في النمو الاقتصادي

أولا: التخصص وتقسيم العمل

تمثل آراء Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ويعتبر Smith بأن العمل مصدر لثرو الأمة، وتقسيم العمل هو الوسيلة لزيادة انتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم Smith بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الانتاج المستندة الى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص.[1] وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

1. زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
2. زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
3. تناقص وقت العمل اللازم لاتمام العمليات الانتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية، وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، ولهذا فان التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن.[2]

ثانيا: تراكم رأس المال

---

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 56.

[2] نفس المرجع السابق، ص56.

ويرى Adam Smith أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار والاستثمار، ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة والأفضل لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكناً عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص يأخذ صورة سلع و معدات أفضل[1].

غير أن Smith يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلاً عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه "ندرة الموارد الطبيعية". فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.[2] وبالتالي فإن تراكم رأس المال يؤدي إلى الادخار الذي يمثل محرك النمو الاقتصادي.

ربط Adam Smith بين تقسيم العمل والفعالية وحجم السوق وجعل منها جميعا العناصر الأساسية في نظريته، حول كيفية خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، بحيث اعتبر الادخار والاستثمار نواتج جانبية للتجارة الخارجية بحيث لها دور كبير في توسيع حجم السوق وتقسيم العمل، ويرى سميث أن المستويات المرتفعة في الادخار والاستثمار تعزز النمو الاقتصادي من خلال التأثير المباشر على زيادة تراكم رأس المال، والتأثير غير المباشر على إنتاجية عنصر العمل وتفاعلاته مع التجارة.

الفرع الثاني: نظرية "David Ricardo" في النمو الاقتصادي

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما:

أولا: نظرية مالتس للسكان

ثانيا: قانون تناقص الغلة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص70.

[2] نفس المرجع السابق، ص71.

يقدم ديفيد Ricardo الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي "النمو الصفرى" حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "Smith" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل القطاع الزراعي أين المردودية في هذا الأخير متناقصة.[1]

حيث يرى Ricardo أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف (الصفر) وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[2].

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات وهي:[3]

- ✓ فئة الرأسماليين: يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.
- ✓ فئة العمال: والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج.
- ✓ وفئة ملاك الأراضي الزراعية: يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض حيث يقومون بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم.

ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلاً ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.[4]

---

[1] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار راية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص، 72.71

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009، ص31

[3] شعباني إسماعيل، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص61.

[4] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 31

بالنسبة لـ"Adam Smith" و"David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي، اجتماعي (ينمو داخليا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.[1]

الفرع الثالث: نظرية "Robert Malthus" في النمو الاقتصادي

يعتبر Malthus أيضا من رواد المدرسة الكلاسيكية، وكان لـ Malthus باعتباره زعيما للمدرسة التشاؤمية، نظريته السكانية المعروفة باسمه" **نظرية مالتس للسكان**" التي تنص على: "إن عدد السكان– إذا لم يضبط – فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة".[2]

يرى Malthus بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، وقد ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح Malthus في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.[3]

وتتمثل النظرية المالتسية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين "الزراعي والصناعي"، مقترحًا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويشدد Malthus على أهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[4]

بشكل عام يرى مفكري النظرية الكلاسيكية بأن العامل الحاسم في النمو الاقتصادي هو العمل ورأس المال فإن الزيادة في تراكم رأس المال (بافتراض أن نمو القوة العاملة مرتبطة بالنمو السكاني) تؤدي إلى الزيادة في معدل الإنتاج ولكن كلما زاد تراكم رأس المال وزاد عدد السكان تناقصت إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح واتجه نصيب الفرد من الدخل المحلي نحو الركود في المدى الطويل.

---

[1] محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.ص، 79،80.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص32

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص، 59، 60.

[4] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص32

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو، نظرا لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة مثل: Solow Swan, Ramsey, Harrod & Domar، وغيرهم والسمة الأساسية لهذا النموذج هي خاصية التقارب: "كلما كان مستوى البدء للناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد أقل كلما كان معدل النمو المتنبأ به أعلى"، وتكون درجة التقارب حسب مستوى الاستقرار لرأس المال والناتج للعامل الواحد، هذا المستوى الذي يعتمد في النموذج النيوالكلاسيكي على الميل إلى الادخار، ومعدل نمو السكان، ووضع دالة الإنتاج، وللتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض في هذا المطلب إلى أهمها.

الفرع الأول: نموذج Harrod & Domar في النمو الاقتصادي

ينتمي هذا النموذج إلى الاقتصادي البريطاني "Roy Harrod" والاقتصادي الأمريكي" Evsey Domar".

يعتبر نموذج Harrod & Domar توسعه لتحليلات التوازن الكينزية ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.

وقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الإدخارات والاستثمارات والناتج، ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد إتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى. ومن الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها: [1]

أولا: إبتداءا هناك توازن الاستخدام الكامل.

ثانيا: الإقتصاد مغلق

ثالثا: الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

رابعا: الميل الحدي للإدخار يبقى ثابتا.

خامسا: أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 74.

سادسا: الأسعار تبقى ثابتة وكذلك اسعار الفائدة.

والإفتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، فالمعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج تتمثل في: $g= s/k$

حيث:

g : معدل النمو للناتج

s : معدل الإدخار $s = S/Y$

k: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج

ومن هنا يمكن لمعدل النمو أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الإدخارات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).[1]

- **الانتقادات الموجهة لنموذج Harrod & Domar**:

هناك مجموعة من الانتقادات وجهت الى هذا النموذج تتمثل فيمايلي:[2]

أولا: افتراض ثبات نسبة الادخار من الناتج المحلي غير واقعية وذلك لإمكانية تغيره خاصة في الأجل الطويل مع تغير الفن الإنتاجي وطرقه وزيادة أو نقصان دخول الأفراد.

ثانيا: عدم اهتمام النموذج بتغير أسعار السلع والفائدة.

ثالثا: فرضية ثبات نسبة استخدام العمل ورأس المال غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل بالإضافة لتأثير التقدم التكنولوجي.

هذا ويعاب على نموذج "Harrod & Domar" عدم استقرار النمو المتوازن بمعنى أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سوف يؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح. وقد أخذ هذه النتيجة كل من "Robert Solow" و"Trevor Swan" واللذين افترضا بأن معدل رأس المال – الناتج ليس خارجيا. كما اقترحا نموذجا يعتبر معدل رأس المال – الناتج على أنه معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي وأصبح هذا النموذج يعرف بنموذج "Solow–Swan" وذلك بعد أبحاثهما التي نشرت سنة 1956.[3]

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص،74، 75.

[2] طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص107.

[3] عادل زقرير، مرجع سابق، ص 30

الفرع الثاني: النموذج النيوكلاسيكي Solow Swan

يعتبر "Robert Solow" المؤسس لهذه النظرية فقد كانت له الأسبقية سنة 1956 في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيوكلاسيكية، فقد رد على الفكر التشاؤمي السابق الذكر من خلال بعض الفرضيات بأن معدل النمو يتحدد عن طريق معدل نمو السكان والتقدم التقني أو التكنولوجي وكلاهما عامل خارجي بالنسبة لتابع النمو، فوفقا لهذا النموذج يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لـ" كوب دوغلاس" كما يلي: [1]

$$Y = A.F(K, L)$$

حيث:

Y: الإنتاج

A: معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التكنولوجي

K : مستوى رأس المال.

L : عنصر العمل.

وهكذا فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتحقيق نمو طويل الأجل.

وفي حوار نشر على لسان "Solow" سنة 1994 بمجلة « The Journal Of Economic Perspectives » بعنوان آفاق عن نظرية النمو الاقتصادي، تضمن بأن: "الانتباه الذي أخذته نظرية النمو الاقتصادي ينقسم إلى ثلاث مراحل متتالية خلال نصف القرن الماضي، الأولى تخص أعمال Harrod & Domar"، أما المرحلة الثانية فتخص تطور النموذج النيوكلاسيكي، وأخيرا المرحلة الثالثة فهي نشأت عن ما فشل فيه النموذج النيوكلاسيكي".[2]

كذلك يبين نموذج "Solow" بأن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو فهو يحتل مكانة هامة في عملية دفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني أو التكنولوجي في النمو فإن "Solow" لم يحاول تفسيره، بحيث كان يحلّله كباق "Résidu" وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، ومن

[1] محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 150.

[2] بدراوي شهيناز،"**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 62.

ثمّ فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية "Solow" في النمو "بنظرية النمو الداخلي".[1]

الانتقادات الموجهة لنموذج Solow:

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج Solow نجد:[2]

1- إهمال اثر التقدم التكنولوجي.

2- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد.

3- إهمال دور رأس المال في النمو والتركيز على النسبة $\frac{K}{L}$.

الفرع الثالث: نظرية "Joseph Schumpeter"

تصنف نظرية "Schumpeter" في النمو الاقتصادي ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي ويعتبر "Schumpeter" من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والمؤسسات التي تحكمها.[3]

ما يميز نظرية "Schumpeter" عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد، حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض.[4] ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج، ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:[5]

أولا: دور الابتكارات التكنولوجية:

يلعب الإبتكار دورا أساسيا في تحليل "Schumpeter" للنمو الاقتصادي حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "Schumpeter " خمسة أصناف من الابتكارات:

1- إنتاج سلعة جديدة

---

[1] محمد مسعي، مرجع سابق، ص 151

[2] أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص90.

[3] بول ساموبلسون، ترجمة مصطفى موفق، "**علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص54.

[4] أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص73، ص74.

[5] نفس المرجع السابق، ص75.

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4- الحصول على مواد أولية جديدة

5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وتمثل الإبتكارات حسب "Schumpeter" في إدخال منتج جديد أو تحسينات مثمرة فيما هو موجود بها يقود إلى التطور.

ثانيا: العملية الدائرية:

إن تمويل الاستثمارات من الإتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا، وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تاتي مصحوبة بالاكتشاف، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

وبالتالي يمكن أن نقول أن شومبيتر أدخل الابتكار التكنولوجي كمتغير داخلي لأي نمو اقتصادي.

نقد النظرية:

كانت إضافات "Schumpeter" للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها:[1]

1. إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.
2. افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.
3. افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص38.

4. عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

الفرع الأول: نموذج Lucas في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج" Lucas " من بين أهم نماذج النمو الداخلي، وهو من أوائل النماذج التي اهتمت برأس المال البشري، حيث اعتبر "Lucas" رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو الاقتصادي المتزايدة في الدول المتقدمة خاصة مع اقتراب هذه الأخيرة من الاستغلال الكامل لرأس المال المادي، ويرى أن رأس المال البشري يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل.

ويعرف "Lucas" رأس المال البشري على أنه رصيد المعرفة والمهارة النفسية الداخلية في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي.[1]

ويقوم نموذج "Lucas" في النمو الاقتصادي على عدة فرضيات أهمها ما يلي:[2]

أولا: الاقتصاد يتكون من قطاعين، القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

ثانيا: كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين وعددهم ثابت N.

ثالثا: دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي:

$$y_t = AK_t^{\propto} (\mu_t H_t)1-\propto$$

وهي دالة Cobb-Douglas لها مردوديات سلم ثابتة، **حيث:**

A : معامل سلمي.

K_t : مخزون رأس المال المادي.

[1] بول ساموبلسون، نورد هاوس، "**علم الاقتصاد**"، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 796

[2] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص ص، 44، 45.

H_t : مخزون رأس المال البشري.

μ_t : متغير يمثل حجم رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع ($0 \leq \mu_t \geq 1$).

رابعا: الاستثمار في قطاع إنتاج السلع يعطى بالمعادلة: $I_t = k_t - \delta k_t$

خامسا: التوازن عمل – موارد يكتب كما يلي: $y_t = C_t + I_t = C_t + K_t + \delta K_t$

سادسا: معادلة تراكم رأس المال البشري هي: $\frac{H_t}{H_t} = B(1-\mu)^{b} H_t^{c}$

حيث:

B: معامل سلمي موجب يمثل إنتاجية التكوين.

C,b: هي معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن.

$\mu_t = \mu$: الزمن المستعمل في عمل ثابت.

معدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل رأس المال المادي، وبالتالي فإن معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثل لهذا المعدل إذا كان C=1 فإن المردودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتة، وفي حال كان $C > 1$ فإن النمو معدل متزايد ومتوتر وأما في حال $C < 1$ فإن النمو بمعدل متناقص.

ولا يمكن الإنتاج إلا إذا كانت مردودية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري ثابتة، فنموذج "Lucas" يدرس في حالة C=1 وتأخذ b=1 للتبسيط.

وهذا النموذج يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج"Solow " وذلك في حالة استبدال H مكان A حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج "Lucas" نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج "Solow" لكن "Lucas" يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه عكس "Solow " الذي يعتبره ثابتا، فحسب "Lucas" أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم، ولهذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم وتفضيل تراكم المعارف سوف يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: نموذج Romer في النمو الاقتصادي

ينطلق نموذج " Romer " من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي

[1] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص46

فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس، حيث يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة – التكلفة الحدية للمعلومة معدومة – وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئياً أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة، وعوضاً عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية. ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات التالية يحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة.[1] وقد تناول "Romer" نموذجه في ورقته البحثية التي جاءت بعنوان" :التغير التكنولوجي داخلي المنشأ"، حيث أشار إلى ما يلي:[2]

أولا: تتمثل المدخلات الأربعة الأساسية لهذا النموذج في رأس المال والعمل ورأس المال البشري، ومؤشر لمستوى من التكنولوجيا. يتم قياس رأس المال بوحدة من السلع الاستهلاكية. كما تتمثل خدمات العمل L في المهارات ويتم قياسها بواسطة عدد الأفراد. كما يستخدم هنا، رأس المال البشري H كمقياس واضح للتأثير التراكمي للأنشطة مثل التعليم النظامي والتدريب على الوظيفة، كما يفصل النموذج المستخدم المكون المنافس من المعرفة H عن العنصر التكنولوجي A.

وقد قسم "Romer" الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات:

1- قطاع الأبحاث والتطوير (إنتاج المعرفة):

والذي يستخدم رأس المال البشري ورصيد المعرفة أي التكنولوجيا الحالية لإنتاج معرفة جديدة وبصورة خاصة إنتاج تصاميم لمنتجات الآلات الرأسمالية الإنتاجية الجديدة.

2- قطاع إنتاج السلع أو الآلات الرأسمالية الإنتاجية:

والذي يستخدم التصاميم التي أنتجها قطاع الأبحاث والتطوير لإنتاج عدد كبير من السلع (الآلات) الرأسمالية الإنتاجية الجديدة، والتي تم بيعها إلى قطاع السلع النهائية.

3- قطاع السلع النهائية:

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بوا علي سمير، "**قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري –**"، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر، ص17.

[2] عادل زقرير، مرجع سابق، ص ص،50،51.

والذي يستخدم العمل ورأس المال البشري والآلات الرأسمالية بغرض إنتاج السلع النهائية.

ثانيا: يمثل الناتج النهائي Y دالة في العمل المادي L، ورأس المال البشري المكرس للإنتاج النهائي H_y ورأس المال المادي حيث: يقسم رأس المال إلى عدد لا حصر له من أنواع مميزة من السلع المعمرة المنتجة. كما تتم فهرسة هذه السلع المعمرة بواسطة عدد صحيح i. ودائما فإن عدد محدود من هذه المدخلات المحتملة، هي تلك التي سبق أن اخترعت وصممت، وهي متاحة للاستخدام في أي وقت وبالتالي $x = \{x_i\}_i^{\infty}$ لائحة المدخلات المستخدمة من قبل الشركة التي تنتج الناتج النهائي، وهناك بعض القيم A بحيث $x_i = 0$ لأجل كل $i \geq A$ لان A تغييرات كالسلع المعمرة الإنتاجية الجديدة التي اخترعت، ومن المهم أن تتوفر القدرة على وصف الإنتاج النهائي كدالة مستقرة لجميع قوائم المدخلات التي يمكن تصورها. وفي هذا النوع من البيئة، يكون الشكل البسيط لدالة الإنتاج هو امتداد لدالة الإنتاج Cobb-Douglas التالية: [1]

$$y(H_y, L, x) = H_y^{\alpha} L^{\beta} \sum_{y=i}^{\infty} xi^{1-\alpha-\beta}$$

وبالنسبة لجوهر هذا النموذج فهو يتلخص في آثار الجانب التكنولوجي، بما في ذلك آثار المنافسة غير الكاملة في سوق السلع المعمرة، وتتجسد هنا تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال البشري وهي الدخل من الأجور التي يمكن الحصول عليها على الفور في قطاع التصنيع، وبالرجوع إلى استثمار رأس المال البشري في قطاع البحوث فهو يولد تيار من صافي إيرادات التصاميم في المستقبل، فإذا كان سعر الفائدة أكبر فإن القيمة المخصومة الحالية للتيار من صافي الإيرادات ستكون أقل وسيتم تخصيص رأس المال البشري أقل للبحث وسوف يكون معدل النمو أقل، وبالتالي تؤدي زيادة رأس المال البشري المكرس في قطاع البحث إلى زيادة مستحثة في معدلات النمو وذلك نتيجة لزيادة حجم المعرفة والأبحاث المستمرة.

المبحث الثالث: دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الاجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الاتفاق وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، أضف الى ذلك التأثيرات غير

[1] عادل زقرير، مرجع سابق، ص51.

المباشرة بفعل التأثيرات على الانتاجية (بإعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة.

المطلب الثاني: دور الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

يعتبر فتح التجارة بين الدول طريقا إلى فتح سوق أمام المنتجات أو توسيعه، مما يحفز الدولة على زيادة إنتاجها، ولكن زيادة إنتاج الدولة ابتداءا يحفز على البحث على أسواق جديدة أو توسيع السوق، فنمو التجارة يكون تبعا لنمو الناتج، ومنه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدور الذي يساهمه الانفتاح التجاري في رفع النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية "هكشر وأولين" في الانفتاح الاقتصادي

إن جذور الانفتاح الاقتصادي هي في الحقيقة تعود إلى نظرية السويديين "هكشر وأولين"، فالنظرية الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسمح للدولة باستغلال ميزاتها النسبية من أجل الرفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل، ومنه فإن رؤوس الأموال سوف تتوزع على الدول وهذا بفعل الإنتاجية الحدية لرأس المال وهذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل، ففي ظل اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية وانفتاح الدول على الخارج فإنه يندر أن نجد أن اقتصاد ما نما ولأجل طويل من دون التعامل مع التجارة الخارجية(وخاصة استيراد السلع الرأسمالية والصادرات)، ولا يوجد أيضا أن بلد ما نما بالكامل من خلال فتح الأبواب للتجارة الخارجية والاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة هو قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه يوجد دليل قاطع على ربط التجارة الخارجية وتعظيم النمو بشكل منتظم،[1] فقد لاحظ (stiglitz 1998) أن اغلب معادلات محددات النمو تتضمن بعضا من مؤشرات الانفتاح (مثل مستويات التعريفة الجمركية أو نسب تجارية أو تشوهات سعرية...) مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو متوسط الدخل للفرد.

لقد قام " Jeffrey sachs" و "Andrew warner " بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ما بين سنة (1970–1989) فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح يصاحبه وبقوة نمو اقتصادي سريع، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على دول منظمة التعاون والتنمية أن تخفيض الحواجز الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية يحسّن من شروط التبادل التجاري ويؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لهذه

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص95.

الدول[1]، فتحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية ورفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسي الصادرات في الأسواق الدولية.[2]

الفرع الثاني: أهمية التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

رغم أهمية التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يوجد اتفاق شامل حول اتجاه التأثير ما بين التجارة والنمو، وهناك العديد من الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية ومنها دراسة " Ficher 2003" الذي بين أن الانفتاح التجاري له تأثير موجب على النمو، فمن وجهة نظر "Ficher" وآخرون أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، إلا أن من الاقتصاديين يبدون تحفظا من مثل هذه العلاقة، حيث لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات + الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الإيجابي للتجارة على النمو فهناك العديد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة، حيث يرى "Rodrik1999" بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف، فمن شأن توزيع السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب بقية الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية أن يخلط ما بين الوسائل والأهداف.[3]

إذن فالتجارة الخارجية لها علاقة كبيرة بأداء النمو في مختلف الدول فلا يجب أن نفصل الحماية على حرية التجارة فلا يوجد ما يثبت ترابط الحماية مع النمو على طول الخط وفي نفس الوقت لا يجب أن نبالغ في الربط الحتمي ما بين التجارة والنمو، بالإضافة إلى أن تسهيل التجارة مع تحرير التجارة تشكلان آليتان لتحقيق وتعجيل النمو الاقتصادي لمختلف الدول وذلك من خلال مساهمة القطر المعني في التجارة الدولية والتجارة البينية وفي استقطاب الاستثمار المحلي والخارجي مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتنوعه وبالتالي ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي.[4]

---

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص95.

[2] صالح العصفور، "**سياسات التنافسية**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 115، الكويت، 2012، ص12.

[3] أحمد الكواز، "**التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت، 2008، ص97.

[4] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص97.

المطلب الثاني: علاقة تنمية الصادرات بالنمو الاقتصادي

النظرية الاقتصادية تطرقت الى العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي في حين نجد أن أغلب الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وفي مايلي سنبين علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرية زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي Export Led Growth Hypothesis

تعرف هذه النظرية اختصارا بـ"ELGH" ولقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب احصائية ومناهج بحثية مختلفة، ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ترى أن الصادرات لها آثار ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة، ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي: [1]

أولا: ان التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي الى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة والى زيادة في معدلات انتاجية عوامل الانتاج.

ثانيا: ان سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك ن صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

ثالثا: ان التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدول من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الانتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

[1] رنان مختار، مرجع سابق، ص ص، 69،70.

رابعا: ان سياسة التوسع في الصادرات تؤدي الى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى الى استغلال المزايا النسبية للدولة، والى استكشاف فرص استثمارية جديدة وهذا يؤدي الى تحسين القدرات الانتاجية للدولة والى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي

ان أول من أشار الى أن الصادرات هي محرك للنمو هو "دينيس روبرتسن" وذلك في مقاله نشرها سنة 1940 وبعده حاول "نوركسه" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الاقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي السبعينات من القرن الماضي حاول Balassa(1971) وغيره من الاقتصاديين، معرفة درجة الترابط بين التجارة والنمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الاجمالي اي الارتباط بين الصادرات والنمو، وبينت الدراسات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير المزيد من السلع، وأن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الاقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل الى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا (Lawrence and Weinstein 1999).[1]

وكما أكد العديد من الاقتصاديين أمثال " Tyler" سنة 1981 و "Rom" سنة 1983 أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، الا أن ذلك النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، وحيث أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي (نتيجة لارتفاع معدل الاجور)، مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض.

كما يرى "Kindelberger " أن التجارة تعمل كمحرك للنمو، فالتجارة تعتبر كوسيلة من شأنها أن تحقق النمو الاقتصادي للدول النامية وذلك من خلال الاعتماد على قطاع الصادرات. [2]

يمكن القول ان دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية متكاملة فيما بينها تتمثل في:[3]

أولا: طبيعة قطاع الصادرات الذي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي.

---

[1] خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص38.

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص99.

[3] ناصر الدين قريبي، نفس المرجع السابق، ص101.

ثانيا: مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا وأفقيا بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني.

ثالثا: مدى قدرة الدول النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكنولوجي على زيادة معدلات الانتاجية فيها والتي تأتي عبر مواردها من السلع الرأسمالية المتمثلة في المعدات والآلات والأدوات التكنولوجية المتطورة الحديثة وكذا المدخلات الوسيطية.

ونشير هنا أنه من خلال الطرح السابق يمكن القول ان كل تلك الدراسات أكدت على دور الصادرات ومن ثم التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أكدت "نظرية كينز" على وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وتوصلت الى نتيجة فحواها، أن الطلب على الصادرات يؤدي الى النمو، فكلما زاد الطلب من السلع المنتجه للتصدير كلما زاد النمو، وإن الدول تتخصص بإنتاج وتصدير السلع ذات الطلب العالمي المرتفع.[1]

المطلب الثالث: دور الواردات في زيادة النمو الاقتصادي

تعتبر الواردات أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية، وكذلك السلع الاستهلاكية، وهذا بهدف زيادة و توسيع الإنتاج وتوزيعه.

فتحرير الواردات يؤدي إلى توسع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطا لازما للولوج إلى الأسواق الخارجية.

تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخل والذي يتمخض عن الزيادة في فرص العمل، خاصة وان الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير

[1] سمير حنا بهنام، "**أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990-2009**"، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 7، 2011، ص22.

قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية.[1]

كما تسمح للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان قبل قيامها، أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية، وهذا من خلال تخفيض التكاليف أو تقليص فاتورة النفقات مع عدم التقليل من حجم الاستهلاك أو كمية السلع المقتناة وأيضا كل ذلك دون الإضرار بنوعية وجودة هذه السلع المستوردة.[2]

الا ان دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة (علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي) لم تحظى باهتمام لدى الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، دراسة Esfqhni 1991، ودراسة Rom سنة 1990، اللتان توصلتا الى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي.[3]

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات لتي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي، حيث للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي، فمن ناحية تساهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة، ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصادية.

[1] نور الهدى بلحاج، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية الكلية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 113.

[2] بالحبيب عبد الكامل، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص34.

[3] رنان مختار، مرجع سابق، ص75.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى بعض النظريات المفسرة لذلك، ويمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، إذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات.

إن النظريات الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي، حيث اهتمت النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي بعملية تراكم رأس المال ثم ظهرت النظرية الكينزية المتميزة بالتحليل الكلي وتحقيق التوازنات في الأسواق وأخيرا ظهرت نظرية النمو الداخلي واهتمت بالعوامل غير التقليدية مثل رأس المال البشري.

كما استنتجنا أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فبالنسبة للصادرات فهي تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري كما تساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية والإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للواردات فإنها توصف بأداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة البلدان النامية من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد.

ومن خلال تطرقنا إلى كل ما ذكر في هذا الفصل، سوف نستعرض في الفصل الموالي التجارة الخارجية في الجزائر وكيف تنعكس على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

تمهيد:

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات، وبما أن التجارة الخارجية تعتبر المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لضيق وبفعل ظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي وبروز أنصار ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية.

ويعتبر النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيق وإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شانها أن تؤدي إلى الرفع من معدل مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل وبالطبع تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسيا في خططها التنموية وسياستها الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها المتخلف.

وبناءا على هذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الثالث: انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور التجارة الجزائرية الخارجية، وذلك بتقديم مختلف التطورات الرقمية التي مر بها الميزان التجاري وكذلك الهيكل السلعي للصادرات والواردات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2015.

المطلب الأول: تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2000-2015)

في هذا المطلب سنتناول تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 2000 إلى 2015 ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية.

الفرع الأول: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2007 وذلك كما يلي:

جدول رقم(05): تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	الواردات	الصادرات
2000	9173	22031
2001	9940	19132
2002	12009	18825
2003	13534	24612
2004	18308	32083
2005	20048	46001
2006	21456	54613
2007	27631	60163

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) http://www.cnis.fr/cms

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007 قيم مرتفعة للصادرات، وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول والناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، فضلا عن المضاربة على أسعار البترول في البورصات العالمية، غير أن سنة 2001 عرفت انخفاضا في حصيلة الصادرات بـ 19132مليون $ بنسبة 13.15% مقارنة بسنة 2000، كما عرفت سنة 2002 انخفاضا طفيفا قدر بـ 18825مليون $ بنسبة 1.06% والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 2000، وقد عرفت الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 تزايدا مستمر في حصيلة الصادرات نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار البترول حيث وصلت إلى أسعار قياسية منتقلة من 24612 مليون $ سنة 2003 إلى 60163 مليون $ سنة 2007.

أما فيما يخص الواردات فعرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2007 ارتفاعا مستمرا في حصيلة الواردات حيث انتقلت من 9173 مليون $ سنة 2000 إلى 27631 مليون $ سنة 2007 وذلك نتيجة الارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات والذي يعود بدوره إلى الارتفاع في أسعار البترول، كما أن جزءا من ارتفاعهما يعود إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

لقد انتقلت حصيلة الصادرات وتطورت من 22031 مليون $ سنة 2000 إلى غاية 60163 مليون $ سنة 2007 وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

شكل رقم(02): تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2000-2007)

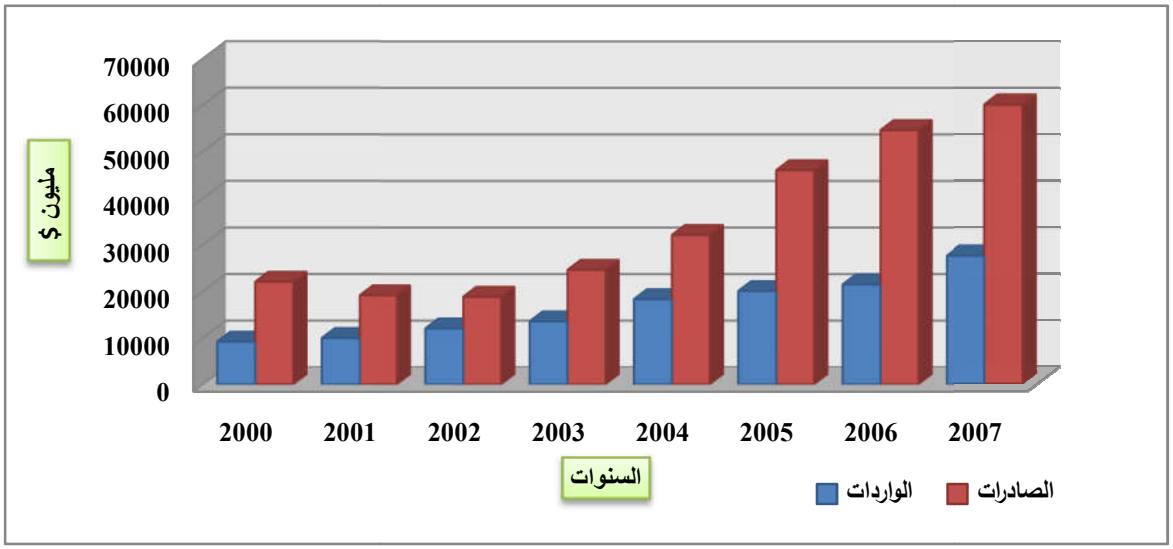

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ لقد تطورت حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 إلى سنة 2007 حيث انتقلت من 22031 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 60163 مليون دولار أمريكي عام 2007 كما أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من سنة إلى أخرى والسبب راجع إلى الاعتماد الشبه الكلي على صادرات المحروقات من طرف الجزائر وبالتالي فان تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية سوف يؤدي حتما إلى تذبذب حصيلة الصادرات.

الفرع الثاني: تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2008-2013)

سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2007 وذلك كما يلي:

جدول رقم(06): تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2008-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	الواردات	الصادرات
2008	39479	79298
2009	39294	45194
2010	40473	57053
2011	47247	73489
2012	50376	71866
2013	54852	65917
2014	58580	62886

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) http://www.cnis.fr/cms

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(03): تطور الواردات والصادرات الجزائرية للفترة (2008-2014)

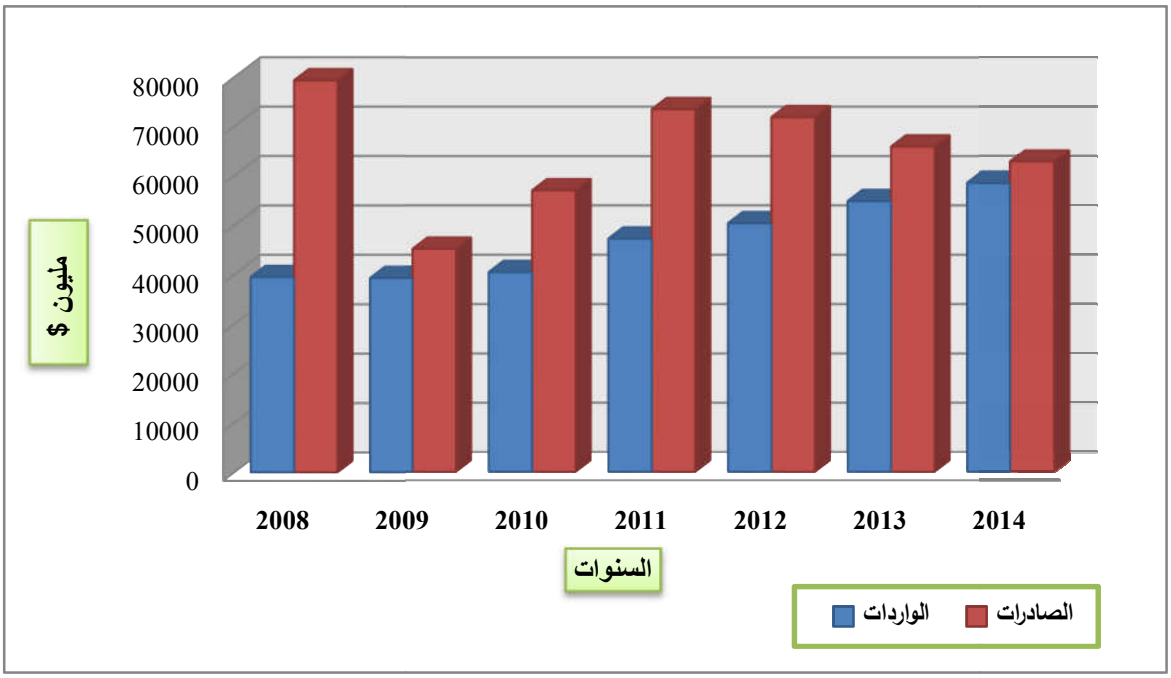

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(06)

من خلال الجدول والشكل السابقين يمكن ملاحظة ما يلي:

لقد تطورت حصيلة الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2008 إلى 2014 حيث انتقلت من 39479 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى 54852 مليون دولار أمريكي عام 2014، حيث عرفت الواردات ارتفاعا محسوسا ومنحنى تصاعديا طيلة هذه الفترة، إلا أن السنوات الأخيرة 2012، 2013، 2014، قد شهدت نمو كبيرا في قيمة الواردات، والسبب راجع في ذلك إلى اعتمادها في الأساس على الصادرات ، أي ترتبط قيمة الواردات على عوائد الصادرات وبما أن هذه الأخيرة ترتبط بالدرجة الأولى بتغيرات أسعار البترول من فترة إلى أخرى، كما أن جزءا منها يعتمد على السياسة التنموية التي اعتمدتها الدولة.

حيث نلاحظ انه منذ سنة 2005 حتى سنة 2008 نلاحظ زيادة مستمرة في حصيلة الواردات حيث انتقلت من 20048 مليون دولار سنة 2005 إلى 39479 مليون دولار سنة 2008 وذلك نتيجة للارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات والذي يعود بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن الجزائر دولة تعتمد على الفوائد النفطية في تمويل احتياجاتها وقطاعاتها الاقتصادية.

إلا انه في سنة 2009 تراجعت قيمة الواردات بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.46% لتصل إلى 39294 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008، وهذا راجع للتأكيد على تراجع حصيلة الصادرات سنة 2009 لكن بحلول سنة 2010 نلاحظ ارتفاع القيمة لتصل إلى 40473 مليون دولار أمريكي، وتستمر هذه الزيادة بالتزامن مع

زيادة حصيلة الصادرات في كل من عامي 2011 و2012 إلى أن تصل إلى 50376 مليون دولار أمريكي وبعدها نلاحظ أن الواردات تزداد في كل من سنتي 2013، 2014 إلى أن تبلغ 58580 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة للصادرات ففي سنة 2008 بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مبلغ قياسي حيث وصلت إلى 79298 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2007 التي بلغت 60163 مليون دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد.

ثم نلاحظ تراجع واضح في حجم الصادرات الجزائرية سنة 2009 وقد بلغت قيمتها 45194 مليون دولار وذلك بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

وخلال سنة 2010 و2011 ارتفعت الصادرات وكانت قيمتها على التوالي 57053 مليون $ و73489 مليون $، وعادت الصادرات الجزائرية سنة 2013 و2014 إلى الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار النفط. وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2000-2014 والجدول التالي بين سيرة هذه المعاملات

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية = (الصادرات / الواردات) × 100

ويقيس هذا المعدل نسبة تغطية الصادرات للواردات بالنسبة للميزان التجاري لمعرفة إذا كان الميزان التجاري في حالة عجز أم فائض خلال فترة السنوات المدروسة.

جدول رقم (07): تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري ($)	معدل التغطية (%)
2000	22031	9173	12858	240
2001	19132	9940	9132	192
2002	18825	12009	6816	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20048	24989	229
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) http://www.cnis.fr/cms

من خلال الجدول أعلاه وبالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000 وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار.

وعرفت سنة 2003 بداية تحقيق الميزان التجاري لفائض جديد حيث قدر بـ 11078 مليون دولار واستمر هذا الفائض وبنسب متزايدة إلى غاية 2006، حيث تميزت هذه المرحلة بتحقيق الجزائر لأكبر فائض والذي بلغ حوالي 33157 مليون دولار. وفي سنة 2007 عرف الميزان التجاري انخفاضا في الفائض والذي قدر بـ 625 مليون دولار مقارنة بسنة 2006، ولكن في سنة 2008 عرف ارتفاعا جديدا حيث وصل إلى 39819 مليون

دولار، وهذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الفرع الثاني: وضعية الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (2009-2014)

جدول رقم (08): تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة (2009-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري ($)	معدل التغطية (%)
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	65917	54852	11065	120
2014	62886	58580	4306	107

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) http://www.cnis.fr/cms

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن خلال سنة 2009 نلاحظ أن فائض الميزان التجاري انخفض بشكل كبير حيث بلغ 5900 مليون دولار وذلك راجع لانخفاض في قيمة الصادرات رغم ما تبعه من انخفاض في قيمة الواردات مقارنة بسنة 2008.

وسجل الميزان التجاري خلال سنة 2010 فائضا حيث قدر بـ 16580 مليون دولار، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات الخاصة بالمحروقات بـ 33.87% وقدر المبلغ بـ 55527 مليون دولار وبفضل ارتفاع سعر الخام وانخفاض الواردات لاسيما من المواد غير الغذائية بـ 9.74% والمواد الغذائية بـ 4.21%.

وعرف الميزان التجاري في سنة 2011 فائضا تجاريا حيث قدر بحوالي 26242 مليون دولار، وسجل سنة 2012 فائض يقدر بـ 21490 مليون دولار، وفي سنة 2013 سجل انخفاض حيث قدر بـ 11065 مليون

دولار، وفي سنة 2014 سجل الميزان التجاري تدهور كبير حيث قدر بـ 4306 مليون دولار، وهذا عائد للانخفاض المتزامن للواردات و الصادرات، وكذلك الانخفاضات المسجلة في أسعار النفط.

شكل رقم (04): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)

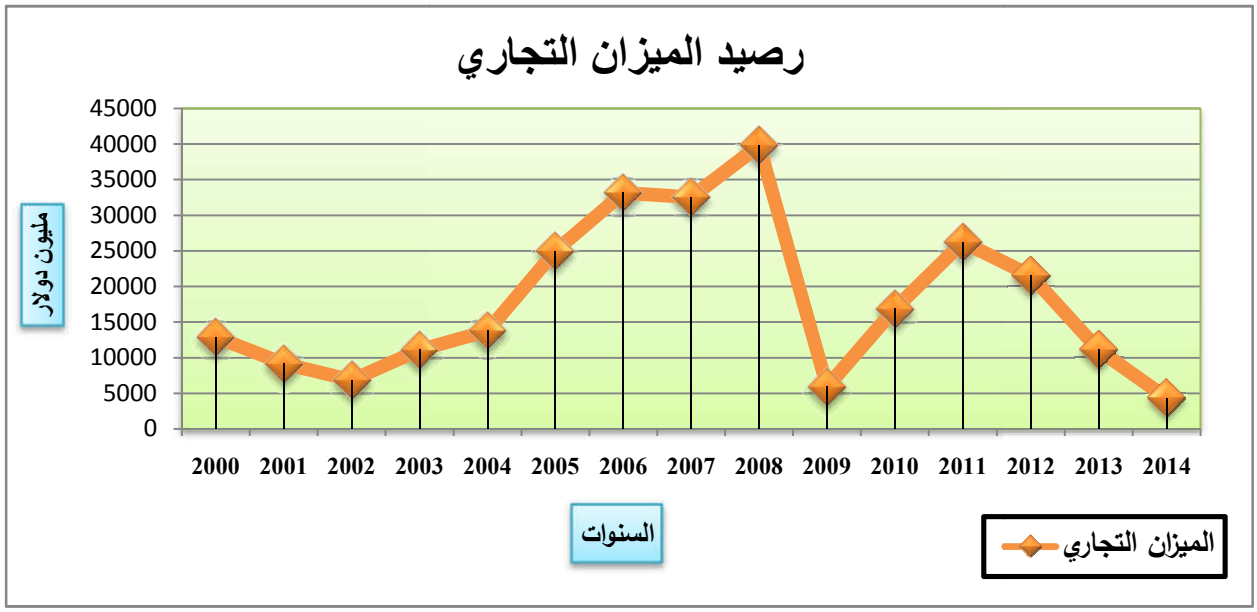

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) و(08)

من خلال تحليلنا للجدولين والشكل السابقين نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا تجاريا كبيرا سنة 2000 حيث وصل إلى حوالي 12858 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول واستقرار الواردات إلا أن هذا الرصيد لم يدم طويلا فقد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى9132 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002، و ذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط، وكذلك انخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجي مركز التجارة العالمي) التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من زبائن الجزائر في صادراتها.

بالرغم من هذا الفائض الذي سجله الميزان التجاري، إلا انه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها أن كل المداخيل من التجارة الخارجية مصدرها المحروقات بالدرجة الأولى، حيث أي تغير في أسعار النفط في الأسواق الدولية له تأثير مباشر على الميزان التجاري، وبالتالي على الاقتصاد الوطني، ولهذا يجب على الجزائر إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

من خلال الإحصائيات السابقة يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة وذلك بسبب حصيلة الصادرات والواردات والناجم عن تقلب أسعار البترول نتيجة تغير الطلب العالمي على هذه المادة في الأسواق العالمية، وهذا ما يبينه الشكل التالي بالنسبة لمعدل التغطية خلال الفترة المدروسة:

شكل رقم(05): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2014)

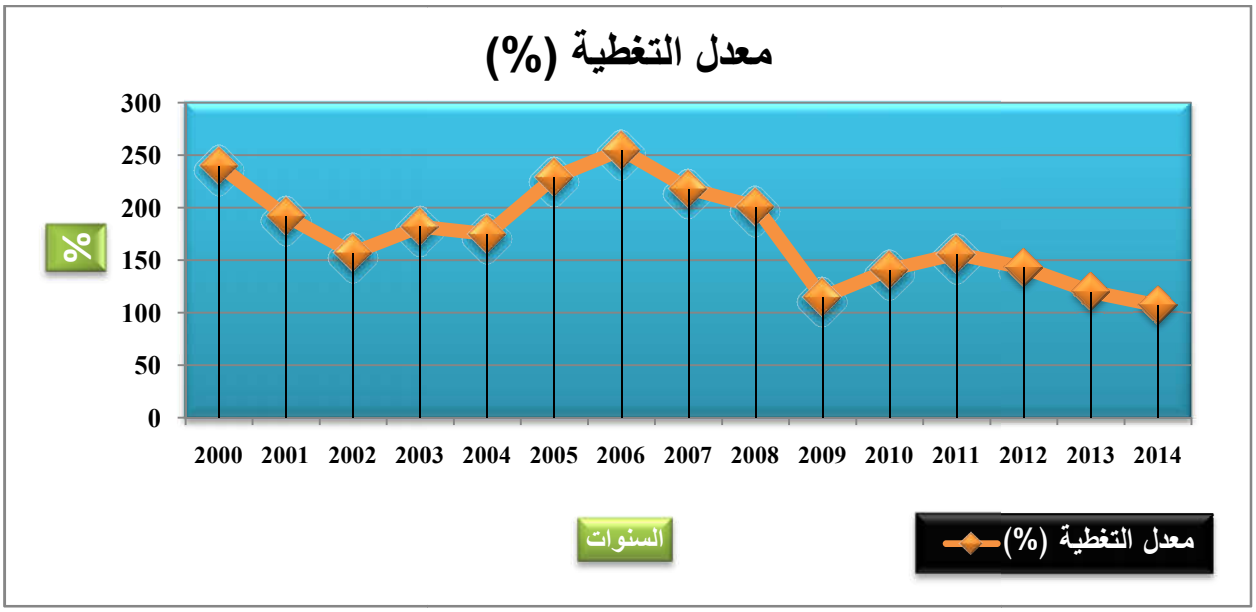

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07) و(08)

من خلال الجدول السابق نلاحظ فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول أعلاه، فقد سجل قيما إيجابية على طول الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 بسبب ارتفاع أسعار البترول مع تسجيل تذبذب في قيم هذا المعدل بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى والتي تراوحت بين 107% و255%، بسبب تذبذب حصيلة الصادرات والواردات على طول هذه الفترة وتقلبات أسعار البترول وقد سجل هذا المؤشر معدلات مرتفعة في أغلب فترات الدراسة، حيث بلغت نسبة التغطية خلال السنوات 2005 2006، 2007 معدلات مرتفعة هي على التوالي 229%، 255%، 218%، وذلك بسبب بلوغ أسعار البترول معدلات قياسية، وكذلك بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي قامت به الجزائر خلال الفترة (2005-2009) ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة 2015

في هذا المطلب سنتناول تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 2015، وكذلك تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية.

الفرع الأول: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة عام 2015

تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات التبادلات الخارجية الجزائر خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري بـ 13.71 مليار دولار مقابل فائض 4.31 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة 2015، من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة تبعث نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (09): حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنة	مجموع الواردات	مجموع الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية (%)
2014	58580	62886	4306	107
2015	51501	37787	-13714	73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS http://www.ons.dz/

من خلال الجدول السابق نلاحظ نسبة انخفاض في قيمة الواردات الجزائرية إلى 8.12 % مقارنة مع سنة 2014، حيث انخفضت من 58.58 مليار دولار إلى 51.5 مليار دولار حيث بلغت الواردات سنة 2015 51501 مليون دولار بالمقارنة مع سنة 2014، وكذلك نلاحظ انخفاض واضح في حجم الصادرات حيث بلغت سنة 37787 مليون دولار وهذا نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات حيث بلغت 35724 مليون دولار سنة 2015 وانخفضت أيضا الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2015، حيث بلغت قيمتها 2582 مليون دولار سنة 2014، أما سنة 2015 فتراجعت إلى 2063 مليون دولار، والشكل البياني التالي يوضح ذلك

شكل رقم(06): حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2014-2015

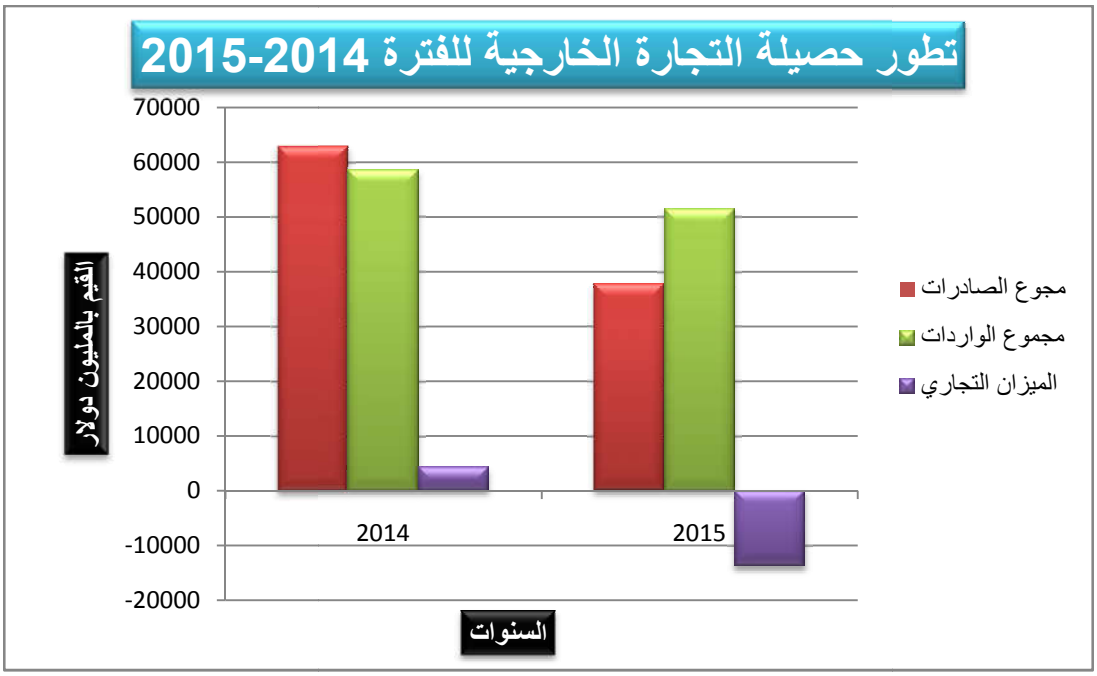

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ عجز الميزان التجاري لسنة 2015 حيث قدر العجز بـ 13.71 مليار دولار، مقابل فائض قدر بـ 4,31 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2014، هذا كما تشير النتائج إلى انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

أما من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات لسنة 2014 و2015، فكانت النسب المسجلة لسنة 2015 هي 73% مقابل 107% المسجلة سنة 2014، وهذه بسبب الانخفاض المستمر لسعر البترول في السوق الدولية، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 53,07 مليون دولار أمريكي لسنة 2015، مقارنة مع سنة 2014 حيث كان سعر البرميل يبلغ 100,23 دولار أمريكي للبرميل، أي انخفاض قدره 47,1%.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول، بحيث يعكس مقدار الزيادة في إنتاج الدولة من السلع و الخدمات، إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نوع معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس النمو الاقتصادي، وفي هذا المطلب سنقتصر في دراستنا على تطور مختلف معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)

الفصل الثالث: انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، لتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية على طول الفترة من 2001 إلى 2014، وفي ما يلي سيتم عرض أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، ناهيك عن محاولة تقييم دور هذه البرامج في رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي

أولا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

خصصت الدولة لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات (2001-2004)، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية ، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية،[1] والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(10): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2001-2004)

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	3.04	3.99	5.55	2.64
معدل البطالة(%)	27.30	25.7	23.7	17.7
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا (%)	4.20	1.40	4.30	4.00
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	620.22	446.62	754.91	885.78
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	24.85	25.24	29.03	38.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/
- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

[1] نبيل بوفليح، "**دراسة تقييميه سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، جامعة بسكرة، ديسمبر2012، ص ص، 251، 252.

من خلال الجدول نلاحظ تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث بلغت أقصى قيمة له 7.20% سنة 2003، بينما تم أيضا تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.55% كأقصى قيمة لها في نفس السنة.

أما بالنسبة للبطالة نلاحظ تراجع واضح لمعدلات البطالة المرتفعة حيث كانت تبلغ نسبة البطالة 27.30% سنة 2001 وتراجعت إلى 17.7% سنة 2004، حيث تراجعت بنسبة 9.6%.

كما نلاحظ أيضا استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود 4.30% كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي قدر بـ 1.40%، أما بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ تسجيل فائض في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 885.78 مليار دينار جزائري سنة 2004، وكذلك لوحظ ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66 دولار أمريكي سنة.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول، رصد له 4200 مليار دينار جزائري من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ويظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

جدول رقم(11): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	4.16	-0.05	1.53	0.54	-0.35
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا (%)	1.40	2.30	3.70	4.90	4.20
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	174.92	228.62	207.62	212.73	-579.13
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/
- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول التالي نلاحظ تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005 كما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2009 وهي 1.60% ويرجع سبب ذلك إلى الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها كانت 0.35-% سنة 2009.

كما نلاحظ أيضا تراجع محسوس في معدلات البطالة المرتفعة، حيث انخفضت من مستوى 15.30% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، هذا ولوحظ أيضا تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري حيث بلغت أقصى قيمة له 228.62 مليار دينار جزائري وذلك عام 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13- مليار د.ج سنة 2009، وهذا نتيجة الأزمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات.

كما نلاحظ أيضا ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 لتنخفض إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل الواحد سنة 2009 أي بحوالي 37.74%.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزأين الأول: برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار د.ج أي ما يعادل 130مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534مليار د.ج أي ما يعادل 156 مليار دولار. ويظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة

جدول رقم (12): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	3.60	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي(%)	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31
معدل البطالة(%)	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا (%)	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض الميزان التجاري مليار د.ج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	-249.81
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/
- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول التالي نلاحظ تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت نسبته 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014 ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013، بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55% سنة 2013.

كما نلاحظ أيضا استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط، حيث بلغت أقصى قيمة له 15.3% سنة 2010، وأقصى قيمة له 10.2% سنة 2014، أما بالنسبة لمعدلات التضخم نلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012.

كما نلاحظ أيضا هناك تذبذب في مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91مليار د.ج سنة 2006 مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار دينار جزائري سنة 2014 وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات. هذا ونلاحظ أيضا تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 112.94 دولار أمريكي سنة 2011 مقارنة بسعر 80.15 دولار للبرميل سنة 2008، مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012.

المطلب الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي في الدول، والجزائر كغيرها من البلدان تسعى إلى الرفع والتحسين في معدلات النمو الاقتصادي، والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

جدول رقم(13): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)
2000	3.2	2008	3.2
2001	2.1	2009	3.5
2002	4.1	2010	2.4
2003	6.8	2011	4
2004	5.2	2012	2.6
2005	5.1	2013	3.1
2006	5.4	2014	3.8
2007	4.6	2015	2.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علة معطيات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/

شكل رقم(07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

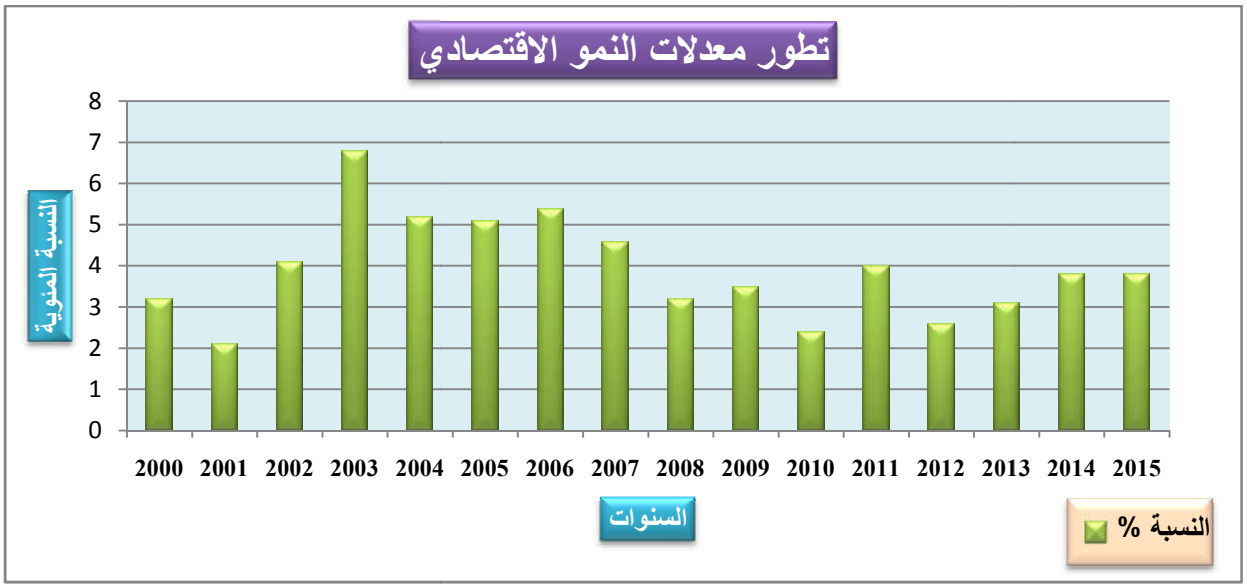

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(13)

من خلال الإحصائيات أعلاها نجد أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة إلى أخرى وكذا من سنة إلى أخرى، وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك، وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

حيث نلاحظ تقلب معدلات النمو بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، لكن المرحلة من 2002 إلى 2006 لوحظ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى نسب مقبولة، حيث شهدت هذه المرحلة بداية فترة جديدة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وقدرت معدلات النمو الاقتصادي في السنوات 2003، 2004، 2005، 2006، على التوالي 6.8%، 5.2%، 5.1%، 5.4%، وتزامن هذا مع نمو سكاني ضعيف لا يفوق 1.5% سنويا، ويعود الفضل في تحقيق هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية في الآونة الأخيرة، إضافة إلى ارتفاع معدل الاستثمار خاصة في ظل تطبيق البرنامج الرباعي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

وخلال سنة 2007 نلاحظ انخفاض النمو الاقتصادي حيث بلغ 4.6%، وفي سنة 2008 بلغ 3.2%، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، ومع سعي الجزائر نحو الرفع من مستويات النمو الاقتصادي ومن خلال برنامج الاستثمارات العمومية وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.8% سنة 2014، لكن نلاحظ انخفاض معدل النمو في سنة 2015 حيث بلغت نسبته 2.9% وهذا بسبب انخفاض سعر البترول إلى 53 مليون دولار للبرميل الواحد.

المبحث الثالث: انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة وما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي،حيث تعتبر الصادرات بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

سنحاول في هذا المطلب تبيين دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 كما يلي:

جدول رقم(14): انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة / التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة النمو	3.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	5.4	4.6	3.2
نسب التجارة الخارجية (معدل التغطية)	240	192	157	182	175	229	255	218	201

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

شكل رقم(08): انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

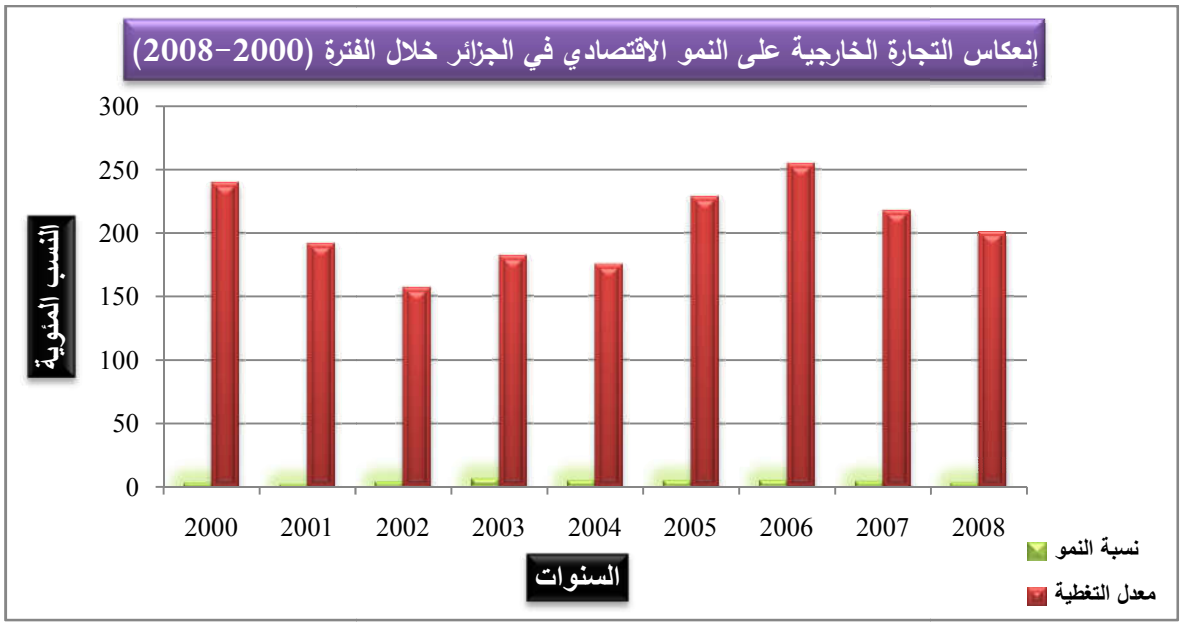

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

من خلال الإحصائيات أعلاها نلاحظ أن نسبة النمو ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض معدل التغطية (تغطية الواردات بالصادرات)، حيث هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، وهذا لما للتجارة الخارجية من أهمية ودور تحفيزي بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ خلال السنوات من سنة 2000 حتى سنة 2008 ارتفاع ملحوظ في معدل التغطية، مقارنة بنسب النمو التي ارتفعت أيضا من سنة 2000 إلى سنة 2008 وبلغت ذروتها سنة 2003 بنسبة 6.8% وهذا بسبب ارتفاع معدل التغطية الذي بلغت نسبته 182% مقارنة بسنة 2002 حيث بلغ معدل التغطية خلال هذه السنة 157% وبلغت نسبة النمو لسنة 2002 4.1% ومع ارتفاع معدل التغطية ارتفعت نسبة النمو، وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)

سنحاول في هذا المطلب تبيين دور التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي خلال الفترة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2015 كما يلي:

جدول رقم (15): انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة / التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة النمو	3.5	2.4	4	2.6	3.1	3.8	2.9
نسب التجارة الخارجية (معدل التغطية)	115	141	156	143	120	107	73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة

شكل رقم(09): انعكاس التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)

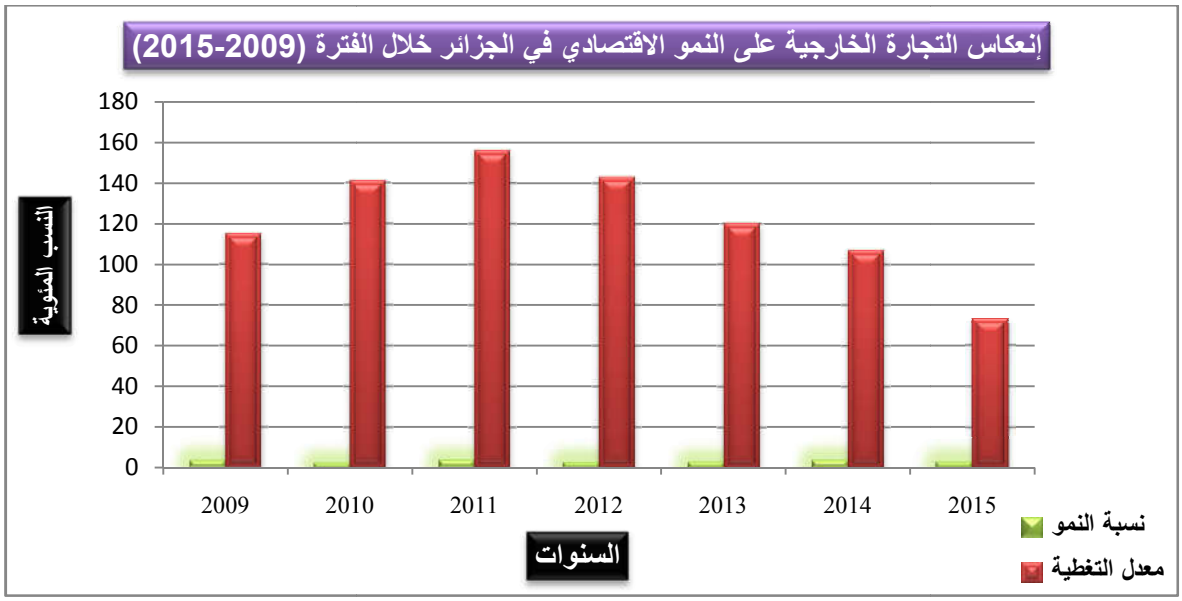

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (15)

نلاحظ من خلال الإحصائيات السابقه تراجع جد ملحوظ في نسب التجارة الخارجية(معدل التغطية) مقارنة بالسنوات السابقة، حيث مع حلول سنة 2009 بدأ معدل التغطية بالتراجع وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذه الفترة وهي انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية التي برزت في 2008 وظهرت آثارها في عام 2009، كما نلاحظ أيضا أن معدل التغطية بلغت أدنى قيمة له سنة 2015 وهي 73% بنسبة نمو 2.9%، وبلغ معدل التغطية أقصى قيمة له 156% سنة 2011 مع نسبة نمو مرتفع في نفس السنة بلغت 4%، وهذا بسبب برنامج الاستثمارات العمومية للسنوات من 2010-2014 الذي عملته الدولة وخصصت له

مبلغ 21124 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ضمن مضمون سياسة دعم النمو الاقتصادي.

ومنه نستنتج أن للصادرات أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي راجع للمكانة المميزة التي تحتلها صادرات المحروقات التي يتم الطلب عليها من قبل الدول الصناعية، حيث الصادرات الجزائرية وبالذات الصادرات النفطية تتحكم بنسبة مهمة من النمو الاقتصادي وبهذا أصبحت البلد تابعة للسوق الخارجية في تزويده بالسلع الاستهلاكية والإنتاجية التي بحاجة إليها، حيث تشكل التجارة الخارجية جزءا مهما من النشاط الاقتصادي وتلعب الصادرات دورا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن هذه الصادرات تساهم في رسم معالم الاقتصاد الجزائري وتترك آثارا واضحة في النمو الاقتصادي هذا البلد.

خلاصة الفصل:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز، كما أن للانفتاح التجاري دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث إن زيادة درجة الانفتاح في البلد من شأنها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن هذه الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي.

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة، أيضا تعتمد الجزائر في صادراتها على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على المواد اللازمة وأن الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضئيلة جدا، مما يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، وهذا ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والتشغيل ...، وذلك لما يحتاجه قطاع التصدير من مكانة في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي فإن التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**"، دار راية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

2- إيمان عطية ناصف وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

3- بول ساموبلسون، ترجمة مصطفى موفق، "**علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

4- بول ساموبلسون، نورد هاوس، "**علم الاقتصاد**"، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.

5- حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

6- حمدي عبد العظيم، "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

7- خالد محمد السواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

8- راشد العصار وآخرون، "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة، عمان، 2000.

9- رعد حسن الصرن "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**"، ، دار الرضا للنشر والتوزيع، 2000.

10- رنان مختار، " **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

11- زينب حسين عوض الله ، "**الاقتصاد الدولي**"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية الجديدة، ، 2004.

12- زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**"، الدار الجامعية، مصر، 1998.

13- سامي عفيفي حاتم، "**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

14- سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، دار النهضة اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1993.

15- السيد محمد أحمد السريتي، "**اقتصاديات التجارة الخارجية**"، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ،2009.

16- السيد محمد أحمد السريتي، "**التجارة الخارجية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

17- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية، مصر، 2008.

18- شريف علي الصوص، "**التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.

19- شعباني إسماعيل، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

20- شقيري نوري موسى وآخرون، "**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012.

21- صلاح الدين حسن السيسي، "**التجارة الدولية والصيرفة الإلكترونية، النظريات والسياسات**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

22- طالب عوض، "**التجارة الدولية**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

23- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**أساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

24- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

25- عبد الباسط عبد الوفا ، "**التجارة الخارجية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

26- عبد الحميد عبد المطلب "**النظرية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

27- عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، "**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

28- عبد الرحمان يسري أحمد، "**الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

29- عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، "**مفاهيم ونظم اقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

30- عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المشاركة الدولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

31- فليح حسن خلف، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

32- كاظم عبادي الجاسم،" **جغرافية التجارة الدولية** "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

33- كامل البكري، "**الاقتصاد الدولي**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

34- مجدي محمود شهاب "**الاقتصاد الدولي**" الدار الجامعية، بيروت، 1996

35- مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، 1998.

36- محمد دياب، "**التجارة الدولية في عصر العولمة**"، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

37- محمد سيد عابد، "**التجارة الدولية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

38- محمد صالح تركي القريشي، "**علم اقتصاد التنمية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

39- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

40- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.

41- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1989.

42- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

43- محمود يونس وآخرون، "**التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**" ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

44- محمود يونس، "**اقتصاديات دولية**"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2002.

45- مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

46- موسى مطر وآخرون "**التجارة الخارجية**" ، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

47- نداء محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

48- هجير عدنان، زكي أمين، "**الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

49- ياسر محمد جاد الله محمود ، **الملكية الفكرية و النمو الاقتصادي**، قسم الاقتصاد جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

50- يوسف مسعداوي، "**دراسات في التجارة الخارجية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

II. المجلات:

1- أحمد الكواز، "**التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 73، الكويت 2008.

2- سمير حنا بهنام، "**أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للمدة 1990-2009**"، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 7، 2011.

3- صالح العصفور، "**سياسات التنافسية**"، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 115، الكويت، 2012.

4- عبد السلام مخلوفي، "**اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة،أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 3، 2006.

5- عبلة عبد الحميد بخاري، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، الجزء الثالث، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009.

6- محمد مسعي، " **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.

7- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييميه سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، جامعة بسكرة، ديسمبر2012.

III. ملتقيات:

1- البشير عبد الكريم، دحمان بوا علي سمير، "**قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري –**"، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر.

2-يونس مراد و آخرون، "**مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، "مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر، يوم 25 أفريل 2016.

IV. أطروحات الدكتوراه:

1- بدراوي شهيناز،"**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي والمالي(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

2- زقرير عادل "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

3- صدر الدين صواليلي ، "**النمو والتجارة الدولية بين الدول النامية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

4-طاوش قندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014/2013.

V. الرسائل الجامعية:

1-بدر شحدة سعيد حمدان، "**مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012/2011.

2- بلقلة براهيم، "**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

3- بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.

4- عبد الرحمان روابح ، "**حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

5- مسغوني منى، "**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970- 2001**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 6 جويلية 2005، 2005/2004.

6-ناصر الدين قريبي، " **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013.

7- نور الهدى بلحاج ، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر، 2000-2009** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013.

8- هويدي عبد الجليل، "**انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Jean Arrous, « **Les Théories de La croissance, La Pensée Economique Contemporaine 3** », Paris: édition du seuil, 1999.
2- Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **« Macroéconomie »**, Pearson Eduction, paris, 2001.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS). **http://www.cnis.fr/cms**

2- بيانات البنك الدولي. **http://data.albankaldawli.org**

3- تقارير بنك الجزائر. **www.bank-of-algeria.dz/**

4- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). **http://www.ons.dz/**

الخاتمة العامة

I. الخلاصة العامة:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فإما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات، فمن هنا تكون للدولة صادرات وواردات ، تترتب عليها تحركات والتزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة، حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية . فكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزانها.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى خلق الثروة والإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الصناعية، وتعمل التجارة الخارجية على تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات الأقل إنتاجية إلى النشاطات الأكثر إنتاجية باتجاه القطاع التصديري، مما يؤدي إلى نمو الصادرات فالتجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت مما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة، فقطاع الصادرات بصفة عامة وقطاع المحروقات بصفة خاصة يعد القطاع القائد والمحفز لعملية النمو في الاقتصادي الجزائري

ومنه يمكن القول بأن قطاع البترول في الجزائر يبقى المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وهناك أهمية خاصة لقطاع الصناعة، كما أن قطاع الزراعة يشكل نسب معتبرة في هيكل الاقتصاد الجزائري إلا أنه مرتبط كثيراً بالظروف المناخية ، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل كسب رهان العقد والنصف الماضيين من خلال التدابير الإصلاحية التي تبنتها إلا أن النتائج كانت بصفة عامة و خاصة مستويات النمو الاقتصادي المحققة غير منتظرة و يرجع السبب بدرجة كبيرة لخصوصية الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد.

II. نتائج البحث:

يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

1- نشاط التجارة الخارجية عبارة عن نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها، ولهذا اهتم بدراسته الكثير من المفكرين وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لأسباب وشروط قيامه، إلا أن هذه النظريات تميزت بالاختلاف حسب المذهب والإطار الزمني لكل مفكر.

2- إن للتجارة الخارجية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية لاعتبارين أساسين:

- ✓ إن التجارة الخارجية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية.
- ✓ إن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأساس الصناعي للدول النامية.

3- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا محركا للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.

4- الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.

5- تمتلك الجزائر إمكانيات ومزايا نسبية عديدة تؤهلها بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم وتمكنها من تنويع هيكل تجارتها الخارجية.

6- إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير، وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر.

7- أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة المنافسة بين السلع الأجنبية والمحلية مما توجب على المنشآت الصناعية المحلية تقليص حجم نشاطها أو حتى الإغلاق والامتناع عن الإنتاج.

8- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.

III. نتائج اختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وتهتم بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي. نجد أن الدراسة أكدت الفرضية الأولى من الناحية النظرية بينما حالت المعطيات دون ذلك من الناحية التطبيقية، فبعد الدراسة التطبيقية اتضح أن التجارة الخارجية في الجزائر لم تؤثر على معدل النمو والكتلة النقدية وسعر الفائدة لعدم تحقق شرط إستقرارية السلاسل من نفس الدرجة ، وبالتالي تعذر وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.
- **الفرضية الثانية:** يعرف بأنه التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وتؤثر فيه عدة عوامل من أهمها عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات هي فرضية صحيحة حيث مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار) الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

- **الفرضية الثالثة:** تنعكس التجارة الخارجية بصفة ايجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحسين الصادرات أو الواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى زيادة النمو الاقتصادي هي فرضية صحيحة حيث أن التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق فرص العمل وخدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير وهذا يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

IV. التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

1- البحث عن السبل الكفيلة لتنويع الصادرات فمن غير الممكن أن يكون بلد متنوع في كل المجالات (تنوع التربة، تنوع التضاريس، تنوع الثروات الباطنية، تنوع الثقافات) أن تكون صادراته محصورة في المحروقات.

2- على الدول المتقدمة استخدام السياسة التجارية كوسيلة لتحقيق مصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة بين الأعضاء.

3- على الجزائر استخدام آليات استحداث القطاع الزراعي في محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

4- العمل على إنشاء مناطق حرة صناعية للتصدير.

5- يتطلب على الجزائر تنويع هيكلها التجاري(هيكل الصادرات) من خلال وضع إستراتيجية وطنية بغية النهوض بالصناعات الأخرى خارج المحروقات.

V. آفاق البحث:

ومن خلال بحثنا انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية نجد ان الموضوع متسع ويمكننا أن نتناول عدة مواضيع من هذا العنوان ، ومن بينها:

1- أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

2- انعكاس التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

3- دور التجارة الخارجية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للبلدان النامية.